

فَلْتَعِدَّ النَّظْرُ!

كُتَيْبُ إِرْشَادِي مِنْ أَجْلِ سَلَامِ دَائِمِ



KVINNA TILL KVINNA

مؤسسة "المرأة للمرأة" Kvinna till Kvinna تدعم النساء في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات. وتتعاون المؤسسة مع منظمات نسائية في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وإسرائيل/فلسطين، وكوسوفو، وكرواتيا، ومقدونيا، وصربيا والجيل الأسود.

"فَلنَعِدُ النظر! دليل إرشادي نحو سلام دائم"
النص: آغنييتا سودرباري ياكوبسون، بناء على فكرة كلارا مانهايمر

مؤسسة "المرأة للمرأة" Kvinna till Kvinna
العنوان: شارع كريستينباري سلوت فاغ 8 / 8 Kristinebergs Slottsväg
Stockholm 112 52 / ستوكهولم
رقم الهاتف: ٠٠٤٦-٨-٧٠٢٩٨٢٠
رقم الفاكس: ٠٠٤٦-٨-٦٤٣٢٢٦٠
البريد الإلكتروني: info@iktk.se
www.iktk.se

ISBN: 91-974999-4-3

التصميم والرسوم: Typoform
الطباعة: مطبعة Bulls، هامستاد - السويد، ٢٠٠٤.

آغنيٲا سوڊر باري ياكوبسون

فَلْتَعِدْ النُّظْرَ!

ءليل إرشاءي نحو سلام ءائم



KVINNA TILL KVINNA

المحتويات

توطئة	٤
مقدمة	٦
السلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين	٩
الحرب وأدوار الجنسين	١٠
النساء كفاعلات	١١
البوسنة والهرسك: ماذا حدث في توزلا؟	١٣
دعم المنظمات النسائية	١٤
إسرائيل/فلسطين: مناصرة المرأة كأداة لتحقيق السلام	١٥
دعم فئة معينة من النساء	١٦
منظورات جديدة للسلام	١٧
النزاع	١٧
مبادرات في مخيمات اللاجئين	١٧
مقدونيا: نساء عرضة للخطر يحصلن على مكان للاجتماع	١٨
السلام	٢٠
دور النساء في حفظ السلام	٢٠
قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ - أداة هامة	٢١
البوسنة والهرسك: نتائج أفضل مع قوات حفظ السلام "من الجنسين"	٢٣
البوسنة والهرسك: نساء في موقع السلطة	٢٥
اتفاقيات السلام والمستقبل	٢٦
غواتيمالا: نساء تركزن أثراً على اتفاقية السلام	٢٨
إعادة البناء	٢٩
قوة المجتمع المدني	٢٩
البوسنة والهرسك: ألا تريد العودة إلى براتوناتس؟	٣٠
حركة نسائية أقوى	٣١
صربيا والجبل الأسود: لو كان القرار بيدك فكيف سيبدو العالم؟	٣٢
المساواة بين الجنسين في السياسة	٣٣
عملية المصالحة والتدابير الوقائية	٣٦
المحاكم ومناجر القضاء	٣٦
الحكمة الجنائية الدولية: سلاح ضد العنف الجنسي	٣٩
الحاجة إلى قواعد سلوكية	٤٠
الرخامة	٤١
نموذج عن سلام يتساوى فيه الجنسان	٤٤
المراجع	٥٥
الحواشي	٥٦

توطئة

تعكف مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" منذ عشر سنوات على دعم المرأة في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات. إننا ننطلق من الخبرات والمعارف التي اكتسبتها النساء على مدى عشرين عاماً من العمل، منذ مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول المرأة المنعقد في المكسيك عام ١٩٧٥ وحتى مؤتمر الأمم المتحدة في بكين عام ١٩٩٥، عندما اعتمدت ١٨٩ دولة بالإجماع إعلان بكين وخطة عمله. ومما يقره إعلان بكين هو أن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان وأنه من الضروري، لتحقيق التطور السلمي، أن تُعطى المرأة الفرصة للمشاركة الكاملة في كافة ميادين المجتمع، وأن تكون لها نفس فرص الرجل في الوصول إلى السلطة.

إلا أنه نادراً ما تتوفر للنساء في كثير من بقاع العالم إمكانيات كافية لتنظيم أنفسهن بشكل فاعل أو حتى الوقت اللازم للاهتمام بأمور أخرى غير أمور الحياة اليومية. ويتجلى ذلك بشكل أوضح أثناء الحروب والنزاعات المسلحة وبعدها؛ حيث تنخرط النساء في حلقة مفرغة من نقص الوقت والمال والثقة بالنفس تجعل التغيير أمراً مستحيلاً. وغالباً ما تتميز مجتمعات أولئك النسوة بقيم تقليدية وذكورية تؤكد على أن المرأة غير قادرة على المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. وفي أغلب الأحيان لا يرى الرجال ما يمارسونه من اضطهاد متكرر عبر الأجيال، كما أنه لا يتم تسليط الضوء على الظلم البنيوي السائد.

ولكي تتمكن من كسر هذا النمط، يجب أن تُعطى المرأة فرصة المشاركة في تشكيل المجتمعات وأن تتحمل المسؤولية في ذلك. تكون المرأة عرضة للخطر خصوصاً أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، ولكن ذلك يمنحها أيضاً فرصة فريدة للمشاركة في إعادة تكوين المجتمعات الجديدة التي ستقوم على أنقاض المجتمعات القديمة. تمتلك المرأة معرفة هامة بالاحتياجات اللازمة انطلاقاً من خبراتها الشخصية؛ والاستفادة من هذه المعرفة أمر لا بد منه لتحقيق العدالة والاستقرار. يجب أن يعرف الرجال واقع النساء، وأن يتعلموا رؤية خبراتهن والاستفادة منها، وأن يعترفوا بحقهن في المشاركة في أمور المجتمع.

إن تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم غير ممكن من دون التعاون بين الجنسين.

يعتبر هذا التقرير بمثابة مساهمة لجميع العاملين في مناطق الحروب والنزاعات والمساهمين في عمليات السلام وإعادة البناء. يوجد اليوم الكثير من الخبرات والمعارف التي لا يُسمح بالاستفادة منها، نظراً لعدم الاعتراف بالدور المركزي الذي تلعبه المرأة. وهذا بدوره يتسبب بخسائر في الوقت والمال، وينعكس سلباً على حياة النساء ومستقبلهن. إن المساواة بين الجنسين أداة لا تزال غير مجربة بطريقة مدروسة وبناءة للحيلولة دون

"إن التحدي الماثل أمامنا هو أن نضمن

توفر القواعد والأدوات والمؤسسات

للتعامل مع كل هذه التهديدات

(المحدقة بالسلام في العالم) - ليس

بشكل تسلسل هرمي للقضايا، وإنما

كمجموعة متصلة من التحديات

العالمية المتخطية للحدود، والتي تؤثر

على - كما يجب أن تكون موضع اهتمام

- كل الناس -"

الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان

في اليوم العالمي للسلام

٢١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٣.

وقوع النزاعات وللعمل على إحلال السلام. وقد تم إنجاز العديد من المساهمات الفردية الجيدة في هذا المجال، إلا أنها تفتقر إلى البعد الشمولي. ونحن نحاول هنا أن نبين كيف يمكن أن يبدو النموذج الشامل لبناء السلام - نموذجاً تكون فيه المساواة بين الجنسين أداة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الاستدامة.

نأمل بأن يكون "فَلْنَعِدَ النَّظْر... كتيب إرشادي نحو سلام دائم" مساهمة تحث على المزيد من الجهود لتحقيق المساواة والوعي بالمنظور الجنساني في المناطق المتضررة من الحروب والنزاعات المسلحة، كما نأمل بأن يكون دليلاً إرشادياً مفيداً خلال العمل الطويل نحو العدل والسلام الدائم.

إن النساء قادرات على التغيير.

شريستين غريبالك
رئيسة

مؤسسة "المرأة للمرأة" / Kvinna till Kvinna

مقدمة

إن بناء السلام الدائم والديمقراطية بعد الحروب يعتبر أحد أعظم التحديات التي تواجهنا. وهناك العديد من النظريات حول ما هو مطلوب لتحقيق ذلك. كما تظهر الخبرات والأبحاث بأن المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني الضالع تعتبر مكونات أساسية، ولكنها غير كافية، للوصول إلى سلام طويل الأمد.

تبين بعض الأبحاث وجود ارتباط بين وضع المرأة في المجتمع ومستوى النزاع؛ فالنزاعات العنيفة أكثر شيوعاً في الدول التي يكون فيها التمثيل النسائي في البرلمان منخفضاً، وحيث يكون العنف المنزلي ضد النساء أكثر انتشاراً منه في المجتمعات التي تتحقق فيها المساواة بين الجنسين^١. لذلك فإن الاستفادة من كفاءات النساء وخبراتهم يعتبر بحد ذاته عملاً محفزاً للسلام.

إن دونية المرأة وفقدانها للسلطة تظهر بشكل جلي بعد الحروب والنزاعات. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن أكثر من ٥٠% من عدد السكان، إلا أن خبراتهم ومعارفهن لا تزال موضع تجاهل في مفاوضات السلام وخلال عملية إعادة البناء بعد الحروب والنزاعات. إن البنى الثقافية الذكورية القديمة ونقص الوعي تجعل المجتمعات المتضررة من الحروب تخسر المعرفة والطاقة والكفاءة التي تمتلكها النساء.

تعتبر النساء عناصر فاعلة هامة للسلام بسبب خبراتهم، ولكنهن - كالرجال - يختلفن عن بعضهن كأفراد وتتكون شخصيتهن من القيم السائدة في المجتمع؛ فهناك مثلاً نساء يشاركن في المعارك كجنديات، كما في سريلانكا وليبيريا. وهناك أيضاً أمثلة عن نساء قدن حروباً وكانت تحفزن نفس الدوافع القومية القوية التي لدى الرجال. أي أن النساء لسن مسالمات بطبعهن، ولكن التقاليد أعطت الرجال والنساء أدواراً مختلفة تماماً حتى في حالات الحروب والنزاعات.

إن النساء هن اللاتي يحملن مسؤولية المجتمع خلال الحرب. ويتكرر النمط نفسه في معظم النزاعات؛ فحينما يغيب الرجال إلى جبهات القتال فإن النساء هن اللاتي يقمن بأعباء المجتمع. وعندما يحل السلام فإن على النساء التراجع. ومن حيث المبدأ لا تدعى النساء للمشاركة سواء في مفاوضات السلام أو في محادثات إعادة البناء. ويتم تجاهل الخبرة التي اكتسبتها النساء خلال الحرب، مما يضر باتفاقيات السلام وبالتالي بإمكانيات إحلال سلام دائم.

يوجد اليوم العديد من الإعلانات الدولية التي تؤكد على أحقية المرأة في المشاركة في السياسة وفي تطوير المجتمع؛ منها: اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، وكذلك إعلان مؤتمر بكين العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥، الذي يؤكد على أن وصول النساء إلى مواقع السلطة شرط أساسي للديمقراطية والسلام. كما أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، الذي اعتمده في أكتوبر/

"لن نقول إن العالم سيكون مكاناً أفضل

لو أن النساء تولين قيادته، ولكن نقول

إنه سيكون مكاناً أفضل حينما نحن

النساء، بما لدينا من رؤية، نشارك في

قيادته."

بيتي بامبير، مؤسسة روابط السلام،
الولايات المتحدة الأميركية.^١

تشرين الأول ٢٠٠٠، كان أول قرار يعلن بأن الحرب تؤثر بشكل مختلف على النساء والرجال. ويطالب القرار بمشاركة عدد أكبر من النساء في بناء السلام وحل النزاعات. ويلقي القرار الضوء على النساء بوصفهن عناصر فاعلة لا يمكن الاستغناء عن معارفهن لتحقيق السلام.

إن ما صدر من إعلانات يعتبر أدوات عمل هامة بالنسبة للمنظمات النسائية في العالم، ولكن الأمم المتحدة لم تلتزم حتى الآن بالقرارات التي اتخذتها. وقد أشارت مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" إلى هذا الأمر في تقريرها السابقين: "مراعاة الفروق بين الجنسين في عملية السلام" و"تصحيح الأوضاع" اللذين ينوهان إلى غياب منظور المساواة في اتفاقية السلام في البوسنة والهرسك وفي إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو.

لكن التطور لم يتوقف ساكناً بلا حراك؛ إذ توجد اليوم دراسات تثبت بأن الاستثمار في النساء لا يقود فقط إلى تنمية أسرع وأكثر استدامة، وإنما يساعد أيضاً في زيادة النمو الاقتصادي. وقد أثبت الباحثون أن غياب الاستثمار في تعليم المرأة يؤدي إلى انخفاض الإنتاج القومي الإجمالي، في حين أن الاستثمار في الحد من التمييز على أساس الجنس في أماكن العمل قد يقود إلى تحسين رواتب المرأة وزيادة الإنتاج القومي.

إن الحاجة لتحديد الاحتياجات والشروط المختلفة للمرأة والرجل هي موضوع نقاش مستمر في المجتمع الدولي. ويجب أن يكون الهدف هو إدخال الوعي بالمساواة بين الجنسين إلى كافة مجالات المعونات. ولدى بعض المنظمات العالمية الآن موظفون مسؤولون عن المساواة بين الجنسين، إلا أنه حتى الآن لم يتم فعلياً تنفيذ سوى القليل من الإجراءات والتوجهات المقترحة.

لقد بدأ المانحون أيضاً بممارسة الضغط على الدول المتلقية لتأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة ودورها، ولكن التغيير الحقيقي يتطلب تغييراً شاملاً في مواقف المجتمع، إضافة إلى العديد من الجهود المتنوعة.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم المساعدة في هذا العمل المتعدد الأوجه. ومن خلال عرضنا للأمثلة الجيدة عن المساهمات الناجحة التي بذلت من أجل النساء - ومن قبلهن - فإننا نأمل بأن نلهم الآخرين على متابعة العمل من أجل عالم تسوده المساواة بين الجنسين والسلام العادل. ونتوجه بالدرجة الأولى إلى الفاعلين في المجتمعات الدولية وإلى المنظمات الكبيرة، مثل الأمم المتحدة، وإلى منظمات الإغاثة الأصغر حجماً.

يعرض هذا التقرير نموذجاً لمشاركة المرأة على مراحل ومستويات مختلفة في عملية السلام، ليكون بمثابة أداة مساعدة تستخدم عملياً في أعمال إعادة البناء ومعالجة النزاعات، وغير ذلك من نشاطات بناء السلام. يوجد النموذج بشكله الكامل في الفصل

الأخير، ويمكن اعتباره تلخيصاً للأمثلة المطروحة عن الجهود المبذولة التي يعرضها التقرير. يقسم النموذج إلى ثلاث مراحل: أثناء النزاع وأثناء مفاوضات السلام وأثناء عملية إعادة البناء. وتم تحليل كل مرحلة على ثلاثة "مستويات": في المجتمع المدني، وعلى المستوى الوطني، وضمن المجتمع الدولي.

يوضح النموذج بأن الجهود مطلوبة عبر كل المراحل وعلى كافة المستويات، وفي نفس الوقت. إن المشاريع الفردية معرضة للهدر إن لم تكن جزءاً من مضمون أشمل. ووجود منظور المساواة بين الجنسين في كل الأمور يعتبر شرطاً أساسياً للحصول على قوة مؤثرة. وإذا كنا نريد تغييراً حقيقياً فيجب أن يكون شاملاً.

"نحن (الحكومات) نؤكد مجدداً التزامنا بما يلي:

تمكين المرأة والنهوض بها؛ بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم، وبذلك نكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقتهم في المجتمع ورسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم.

نحن (الحكومات) على اقتناع بأن: تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في كافة ميادين المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة؛ هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام،

وبأن حقوق المرأة من حقوق الإنسان."

الفقرات ١٢ و١٣ و١٤ من إعلان مؤتمر بكين،

المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة، المنعقد في بكين عام ١٩٩٥.

السلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين

هناك ارتباط وثيق بين مفهومي السلام والديمقراطية. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر أكد الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط بأن الدول الديمقراطية لا تشن حروباً على بعضها بعضاً. وفي ذلك العصر لم تكن هناك ديمقراطيات عديدة كما هو معروف، ولكن عندما انتشرت الديمقراطية في العالم تبين بأن كانط كان مصيباً؛ فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن الديمقراطيات - من حيث المبدأ - لا تشن أبداً حرباً على بعضها. ولكن للأسف فإن هذا الأمر ينطبق فقط بين الدول الديمقراطية. إلا أن هناك أمثلة كثيرة على دول ديمقراطية شنت الحرب على دول ديكتاتورية أو شبه ديكتاتورية.

هناك اعتراض على المبدأ المذكور أعلاه، ألا وهو أنه لا ينطبق كذلك على النزاعات داخل الدول؛ وهذا الشكل من النزاع هو اليوم الأكثر شيوعاً من بين النزاعات المسلحة. ولا يبدو أن وجود حكومة ديمقراطية يغير من الأمر شيئاً في هذه النزاعات، وهذا ما نراه مثلاً في النزاعات الدائرة في كل من الهند وإسبانيا وإيرلندا الشمالية. وعليه فإن الفكرة القائلة بأن كون النظام ديمقراطياً يكفي بحد ذاته لحل النزاعات هي فكرة غير دقيقة تماماً. كما أن الديمقراطية التي تكون فيها السياسة الحزبية قائمة على الانتماء العرقي مثلاً، فإن الأقليات العرقية فيها تكون دوماً عرضة للبقاء في موقف سياسي ضعيف.

لقد أظهرت الدراسة المعمقة أن نوعية الديمقراطية هي أهم ما فيها؛ فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات ديمقراطية وانتخابات عامة وحررة. وتنتهي الديمقراطية عن أداء وظيفتها عندما تُمنع المرأة من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار. وبذلك تتعرض احتياجات السكان المدنيين للتجاهل، مما يخلق حالة من اللاتوازن في المجتمع.

عندما نؤسس لأي تطور ديمقراطي مستدام لا يمكننا الاكتفاء بالهدنة والوضع الراهن، كما يقول الباحث بأمور السلام يوهان غالتونغ، الذي وضع مفهومي "السلام السلبي" و"السلام الإيجابي". ومن المعلوم أن السلام السلبي يعني إيقاف الحرب أو إنهاءها، لكن مع الإبقاء على اللامساواة البنيوية الأساسية التي كانت السبب وراء الحرب. أما السلام الإيجابي فلا يتحقق إلا بتغيير البنى الأساسية التي تقوم عليها اللامساواة عموماً واللامساواة بين الجنسين خصوصاً.

إذا كانت الديمقراطية هي الهدف، والمساواة بين الجنسين وسيلة هامة لبلوغ ذلك الهدف، فيجب أن تعطى الأولوية للمساواة بين الجنسين على كافة المستويات في عملية بناء السلام. ولن تتحقق النتائج من خلال المساهمات الفردية المتبعثرة، بل يجب أن

"عندما تنبعث الدول من ركام
الحروب، يجب أن تكون النساء
شريكات متساويات مع الرجال في
إعادة البناء؛ إذ ليس بمقدور
الرجال وحدهم أن يعيدوا بناء
المجتمعات التي مزقتها الحروب."

إليزابيث رين وإيلين يونسون سيرليف،
"النساء، الحرب، السلام"، ٢٠٠٢.

يتخلل منظور المساواة كل النواحي السياسية والعملية (وهذا ما يسمى "تعميم المنظور الجنساني"). وفي الواقع فإن الأمر بسيط. وهو يتعلق، في كافة الأحوال، بأن يطرح المرء على نفسه السؤال التالي: هل لهذا الأمر تأثير مختلف على النساء والرجال؟ فإن كان الجواب بالإيجاب، يسأل: ما الذي يمكننا عمله كيلا يتعرض هذا الطرف أو ذاك إلى التمييز أو الإجحاف؟

يمكننا القول إذاً بأن "تعميم المنظور الجنساني" هو استراتيجية لتطبيع المساواة بين الجنسين. يجب ألا تكون المساواة بين الجنسين مصلحة خاصة تتعامل معها فئات معينة كموضوع مستقل، بل يجب أن تكون مشاعاً للجميع وأن تدخل في كل أعمال التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم. ومن خلال القيام بتحليل وضع النساء والرجال معاً يمكن تخطيط المجهودات بطريقة يستفيد منها النساء والرجال بالتساوي. إن الانطلاق من هذا المنظور قد يقود إلى إعادة تقييم شامل لكيفية تصميم التوجهات والمجهودات الفعلية. أي أن الأمر يتعلق بعملية شاملة تتطلب المعرفة والوعي على حد سواء، كما أنها تتطلب إجراءات رقابية وأشخاصاً مسؤولين على مستوى عالٍ لضمان عدم إضاعة المنظور الجنساني.

الحرب وأدوار الجنسين

تتسبب الحروب غالباً بتغيير أدوار الجنسين تغييراً مؤقتاً؛ حيث تتخذ المرأة أدواراً جديدة أثناء النزاعات، كأن تصبح مثلاً مُعبلة لأسرتها أو مقاولة أو ناشطة. وعندما تدرك النساء بأنهن قادرات على القيام بأدوارهن الجديدة، فنادرًا ما ترغبن بالعودة إلى حياتهن السابقة كما كانت عليه قبل الحرب.

في بعض الحالات تنجح النساء بتغيير مواقعهن بشكل دائم بعد الحرب، ولكن عموماً تعود كل الأمور إلى سابق عهدها، أو تصبح أدوار الجنسين أكثر تحفظاً. وقد يتجلى ذلك مثلاً من خلال حرمان المرأة من بعض حقوقها، أو من خلال ازدياد تأثير الدين على حياة الناس. وفي كثير من الأحيان تتبع الحرب موجة من العنف داخل البيوت، وذلك حينما يُنقَس الرجال عن صدمة الحرب التي لم يتمكنوا من الشفاء منها. يمكن ملاحظة مثل هذا التطور واضحاً في البوسنة والهرسك مثلاً، حيث ازداد العنف المنزلي بعد الحرب هناك.

في إريتريا، ومع انتهاء الحرب عام ١٩٩٣، فقدت النساء حريتهن التي كنّ قد اكتسبتهن حديثاً. وعلى الرغم من أن الطرف الذي كسب الحرب - وهو جبهة التحرير الشعبية الإريترية - كان قد انتهج سياسة راديكالية لصالح المساواة بين الجنسين أثناء الحرب، إلا أن الوضع تغير بعد الاستقلال وأجراء الانتخابات. وقد قامت المناطق الريفية على وجه الخصوص بإعادة إحياء تقاليد التمييز القديمة ضد النساء.

حدثت تطورات مشابهة في الجزائر حيث لعبت النساء دوراً هاماً خلال فترة النضال من أجل الاستقلال؛ فبعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٦٢ تبين أن الخطاب الذي كان سائداً أثناء الحرب، الذي يصف الإسلام بأنه "محرّر" المرأة، لم يكن أكثر من عبارات منمّقة. والإصلاحات التي طبقت فعلياً لتحسين حقوق المرأة كانت ضعيفة التأثير. وخلال الثلاثين عاماً الأخيرة تزايدت سلطة الأصولية الإسلامية على المجتمع الجزائري، مما أدى إلى الحد من حقوق المرأة على نحو أكبر. ومن الأمور التي يعارضها الأصوليون هي

الجنس، البعد الاجتماعي للجنس.

يمكن استخدام هذا المفهوم لإبراز

الأدوار والخصائص المتغيرة التي

أسندها المجتمع لكل من الرجل

والمرأة، بعيداً عن الوظائف

البيولوجية الفطرية. ويستخدم

مفهوم الجنس أيضاً لوصف العلاقات

الاجتماعية بين النساء والرجال.

يمكن تحليل نقص المساواة بين

الجنسين انطلاقاً من منظور النظام

الجنسي الذي يعتبر الرجل معياراً

ويوليه السلطة، في حين يقلل من

أهمية معرفة المرأة وخبراتها.

تعميم المنظور الجنساني؛ هو نفاذ

فكر المساواة بين الجنسين في كل

المجالات. يجب تحليل كل التوجهات

والقرارات السياسية من منطلق

تأثيراتها على النساء والرجال.

ونظراً لاختلاف الإمكانيات المتاحة

للنساء والرجال في الحياة، فإن نفس

القرار السياسي يؤثر عليهم بطرق

مختلفة. لا تتعلق المساواة بين

الجنسين بقضايا معينة يمكن

تصنيفها تحت إدارة خاصة، ولكنها

جزء لا يتجزأ من السياسة بكل

مجالاتها.

المدارس المختلطة، كما أنهم يرون أنه يجب على النساء ارتداء ملابس تغطي كامل أجسادهن.

هذا النوع من السلام، الذي توقع فيه الحكومات والأطراف المتحاربة اتفاقيات سلام وتضع دساتير جديدة لا تأخذ احتياجات المرأة بعين الاعتبار أو تحدد من حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والقانونية، يمكن وصفه بأنه سلام "أعمى" لا يرى مصالح الجنسين. أما نظيره، وهو السلام الذي يتساوى فيه الجنسان، فيأخذ بعين الاعتبار المنطلقات المختلفة للرجال والنساء، كما أنه مصمم لفائدة الجنسين معاً.

النساء كفاعلات

إن الصورة التقليدية للمرأة في الحروب والنزاعات المسلحة هي صورة الضحية. وهو وصف يتطابق جزئياً مع الواقع الذي ازداد سوءاً في السنوات الماضية؛ حيث تتزايد نسبة المدنيين المتضررين من الحروب بشكل مستمر، فمُنذ قرن مضى كانت نسبة المدنيين من ضحايا الحروب ٥% وقد ارتفعت إلى ٩٠% مع نهاية العقد الماضي^١. ولكن كون النساء يتعرضن للخطر جسدياً أثناء الحروب والنزاعات لا يعني بأنهن ضعيفات أو مستسلمات؛ بل إنهن، على عكس ذلك، أثبتن في أغلب الأحيان أن لهن قوة عزيمة هائلة في أوقات الحروب والنزاعات.

إن مقاومة النساء للحروب تاريخية، بدءاً من إضراب النساء عن ممارسة الجنس في الدراما الإغريقية "ليسيستراتا" إلى حركات النساء مثل "نساء في السواد" في إسرائيل وصربيا. وقد انبثقت "نساء في السواد" من حركة السلام الإسرائيلية مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر الثمانينات. وكانت في الأصل عبارة عن مجموعة من النساء اللاتي كن يبحثن عن حركة نسائية بديلة عن مظاهرات السلام التي كانت موجودة في ذلك الوقت، والتي غالباً ما كانت تنتهي بمشاجرة بين المتظاهرين المؤيدين والمتظاهرين المعارضين. كن يهدفن إلى لفت الأنظار إليهن وإلى إيصال رسالة واضحة - لكن دون الانخراط في جدل مع مبغضيهن. وهكذا نشأت حركة "نساء في السواد"، حيث تخرج النساء متشحات بالسواد في مظاهرات صامتة ويحملن لوحات سوداء كتبت عليها شعارات واضحة.

كانت حركة "نساء في السواد" ناشطة في إسرائيل على مدى العشرين سنة الماضية، وهي لا تزال تخرج في مظاهرات كل يوم جمعة في أماكن مختلفة في إسرائيل. عندما انقسمت يوغوسلافيا واندلعت الحرب، تشكلت أيضاً مجموعة "نساء في السواد" في بلغراد. وبتنفس الطريقة تخرج هذه المجموعة في مظاهرات ضد الحرب ومن أجل السلام والمصالحة. وهذه الطريقة التي تتبعها النساء في المظاهرات، حيث ينقلن رسالتهن بصمت وإصرار ويتحولن إلى مصدر إزعاج للسلطة، أصبحت طريقة مستخدمة في مناطق مختلفة من العالم. ومن الأمثلة المعروفة هناك "الأمهات المجنونات" في الأرجنتين، اللاتي كن يتظاهرن بإصرار مطالبات بالحصول على معلومات عن أشخاص "فقدوا" أثناء الحكم الديكتاتوري العسكري.

تعتبر أيرلندا الشمالية مثلاً آخر على كيفية تنظيم النساء لأنفسهن بحيث أصبحن رائدات في عملية السلام. كانت النساء، قبل فترة طويلة من بدء مفاوضات السلام الرسمية، يعملن على مد الجسور بين الكاثوليك والبروتستانت. وعضواً عن التركيز على

الجراح القديمة، قمن بمناقشة الحلول والاستراتيجيات المستقبلية كالرعاية الصحية والتعليم مثلاً. وطوّرن قضية مشتركة كان لها مع مرور الزمن تأثير على الرأي العام. ومن خلال تعاونهن استطعن إظهار بديل سلمي؛ وهو أن التعايش ممكن على الرغم من التاريخ الدامي المشترك.

أما ميدان المرأة في الوقت الراهن فهو المجتمع المدني، في حالتي الحرب والسلام. وهو بالدرجة الأولى الميدان الذي تبرز فيه النساء كفاعلات. وبما أن اتخاذ القرار في الحكم وفي مؤسسات السلطة الأخرى يتوارثه الرجال عادة، فلا بد للنساء أن يبحثن عن طرق بديلة ليتمكن من التأثير. وتعتبر حركات المقاومة، مثل حركة "نساء في السواد" والمبادرات النسائية الأخرى داخل المجتمع المدني، بدائل واضحة وهامة عن الكفاح المسلح في مناطق النزاع. وفي اتحاد النساء قوة لهن، ويصبحن بذلك قادرات على التأثير على تطور الأحداث من قاعدة المجتمع. وغالباً ما يبدو الأمر غير ذي أهمية - مجرد لقاء تتبادل فيه النساء الأحاديث وهن يحتمسهن القهوة أو يقمن ببعض الأعمال اليدوية. لكن هذه اللقاءات اليومية تنطوي على إمكانيات هائلة؛ فعندما تتشارك النساء في مشاكلهن وخبرتهن فإن ذلك غالباً ما يدفعهن إلى القيام بمحاولات مشتركة للتغيير والتأثير على مجرى الأحداث في المجتمع. بناء عليه فإن أحد أهم السبل الناجعة لدعم النساء هو توفير الإمكانية اللازمة لهن للقيام بتنظيم أنفسهن وتوفير أماكن لتجتمعن فيها.

من الأمثلة التي يمكن ذكرها هو التعاون بين المنظمات النسائية في مقدونيا والذي أسفر عام ١٩٩٩ عن إيجاد مكان تلتقي فيه النساء في مدينة كومانوفو. كان النشاط إنسانياً في معظم المنظمات، وفي البداية كانت النشاطات المشتركة تتركز بالدرجة الأولى على الأمسيات الثقافية. وعندما اندلع النزاع المسلح عام ٢٠٠١ تركز النشاط على دعم النساء في القرى المجاورة.

يتميز مكان التقاء النساء في كومانوفو بأنه متعدد الأعراق، ويعتبر بمثابة مكان للاجتماعات تدور فيه النقاشات حول كيفية العمل للحد من التوترات العرقية في البلد. ومع مرور الزمن أخذ المركز يتجه نحو السياسة أكثر فأكثر، وذلك لأنه فتح المجال أمام المناقشات، وجرت فيه مناقشة مختلف القضايا. وقبل حلول الانتخابات المحلية القادمة عام ٢٠٠٤، يجري التخطيط لتقديم الدعم والتعليم اللازمين للنساء الناشطات سياسياً لزيادة الفرص أمامهن للفوز بالانتخابات. وسيقوم المركز أيضاً بحملة تهدف إلى جعل النساء يدين بأصواتهن في الانتخابات، وعلى الأخص في المناطق الريفية.

مثال من البوسنة والهرسك

ماذا حدث في توزلا؟

◀ اكتسبت مدينة توزلا صفة شبه أسطورية خلال فترة الحرب وبعدها في البوسنة والهرسك؛ فعلى العكس من كل التوقعات نجح قادة المدينة بالإبقاء عليها خارج الحرب إلى حد ما. ولم تشهد المدينة أعمال تطهير عرقي واسعة. ولقد كتبت صفحات عديدة عن هذه المعجزة، ولكن دون أن يتمكن أحد من تفسير السبب الذي جعل توزلا تنجو من أسوأ حروب الاضطهاد القومي.

تعتقد ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش، التي كانت تعمل في الاتصالات والبنية التحتية في مكتب المحافظ خلال الحرب، بأن العلاقة الجيدة والثقة المتواجدة بين حكام المدينة ومواطنيها كانت من العوامل الهامة. وهي ترى بأن حكام المدينة خلقوا جواً من الانفتاح وحضروا المواطنين على المشاركة.

لم يكن المجتمع المدني قبل الحرب متطوراً بشكل جيد، وكان بالدرجة الأولى عبارة عن تجمعات مختلفة للاهتمام بالمنتجعات. ولكن الأمور تغيرت بسرعة عندما اندلعت الحرب. فقد أدركت النساء في توزلا بأن هناك عملاً يجب القيام به وأصبحن فاعلات في المجتمع المدني. وبذلك أتاحت لهن الفرصة لإبداء آرائهن. وبرأي ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش فقد كانت لدى النساء مقاومة غريزية ضد الحرب والدعاية القومية، وكذلك كن طيلة فترة الحرب حريصات على الإبقاء على الحوار مفتوحاً بين مختلف المجموعات العرقية.

وتؤكد ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش على أن الاتصالات مع المنظمات العالمية كانت هامة جداً لتطور المجتمع المدني في توزلا.

خلال الحرب كانت هناك منظمات دولية عديدة ناشطة في توزلا، ثم ما لبثت أن تحولت بعد الحرب إلى منظمات محلية. وكذلك فإن انهماك النساء في المجتمع المدني مهد الطريق أمامهن للانخراط في السياسة، وقد أصبحت نسبة تمثيل النساء في السياسة مرتفعة في توزلا، حيث تجاوزت ٣٠% في مجلس البلدية.

ترى ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش العديد من المؤشرات الإيجابية للمستقبل. ولا تعتقد أن الحرب ستندلع مرة أخرى في البوسنة والهرسك؛ فالיום توجد جاهزية مختلفة تماماً ومجتمع مدني أقوى.

وتختتم ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش بالقول: "لن نسمح أبداً بأن يحدث ذلك مرة أخرى."

"لقد كنت واحدة من عدة نساء ممن تولين مناصب قيادية في مكتب البلدية في توزلا خلال فترة الحرب. وكان من الواضح أننا كنا نهتم بالمنظمات غير الحكومية المحلية وعملها أكثر من اهتمام زملائنا الذكور. لقد أدركنا أن للنساء احتياجات خاصة وقد منّا الدعم لأولئك اللاتي نظمن أنفسهن. وبفضل النساء أولاً أصبح المجتمع المدني قوياً في توزلا. واليوم يوجد هنا منظمات غير حكومية أكثر مما يوجد في أي مدينة أخرى في البوسنة والهرسك."

ميلفيدا كونسوفيتش- فلاييتش، عملت موظفة في بلدية توزلا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وهي اليوم تعمل في مركز تطوير المنظمات غير الحكومية.

دعم المنظمات النسائية

هناك عدة أسباب تدعو النساء لتنظيم أنفسهن . وعادة ما يكون اجتماعهن لتغيير أحد الأخطاء في المجتمع، أو لتبادل الخبرات أو لمجرد تقوية أنفسهن وغيرهن من النساء . وقد يكون تأسيس المنظمات والانضمام إليها إحدى الطرق التي تلجأ إليها النساء للاستشفاء من صدمة الحرب. إن مشاركة الآخرين بالذكريات الأليمة يخفف من مشاعر الكراهية ويدعو إلى التفكير في المستقبل . كما يمكن اعتبار المنظمات بمثابة مدخل إلى العمل السياسي . بعد أن تناقش النساء المشاكل والحلول الممكنة يصبحن مؤهلات بشكل أفضل لتقديم اقتراحات لإجراء تغييرات في المجتمع .

هناك العديد من الأنماط المختلفة للمنظمات النسائية . البعض منها يتمتع بمعرفة كبيرة وخبرة واسعة من العمل في حقوق الإنسان ، بينما تقدم منظمات أخرى خدمات اجتماعية واسعة، خاصة إلى اللاجئين من داخل البلد في المخيمات أو في الأمور المتعلقة بعودة اللاجئين . وهناك منظمات نسائية أخرى تركز على حل النزاعات وأعمال المصالحة، وذلك من خلال التوفيق بين المجموعات أو الدول المتحاربة، إضافة إلى المنظمات الأخرى التي تعمل على مكافحة كافة أشكال اضطهاد المرأة .

بغض النظر عن توجهات هذه المنظمات، فإنها تلعب دوراً هاماً في تسليط الضوء على نقاط الضعف في مختلف مراحل عملية السلام . وقد يشمل ذلك بعض القضايا الأساسية، مثل لفت الانتباه إلى احتياجات النساء والأطفال، والقيام بحملات سياسية تهدف إلى تمثيل المرأة في الهيئات المحلية أو الوطنية أو الدولية، أو قضايا أكثر عموماً مثل تغيير البنى والمؤسسات الذكورية .

إن المنظمات المؤهلة أكثر للتوسع والتأثير على المجتمع هي تلك التي نشأت بنفسها انطلاقاً من رغبتها في التغيير . في البداية نادراً ما تكون المنظمات بحاجة إلى دعم اقتصادي كبير، ولكنها لكي تطور أنشطتها وتطبق أفكارها فإنها تحتاج على المدى الطويل إلى دعم خارجي مالياً ومعنوياً . وبالنسبة للمجتمع الدولي فإنه من المهم جداً أن يعرف ما هي المنظمات المحلية التي توجد وتنشط في منطقة ما، لأنها تمتلك معرفة واسعة بالمشاكل التي تعاني منها تلك المنطقة تحديداً . وتحتاج هذه المنظمات إلى الدعم والتشجيع، ولكن دون المساس بمبادرتها وقضاياها - كما يحدث عندما يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيق نتائج سريعة . إن التغييرات المستدامة في المواقف والمجتمعات لا يمكن أبداً أن تتحقق بسرعة .

مناصرة المرأة كأداة لتحقيق السلام

◀ عندما تأسست رابطة القدس بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٤ كان هناك أمل بإحلال السلام في المنطقة. لقد وقعت أحداث كثيرة منذ ذلك الوقت، واليوم أصبح الوضع أكثر تدهوراً من أي وقت مضى. وفشل العديد من مبادرات السلام أو تجهد، ولم يعد هناك أي تعاون رسمي بين الطرفين. وتعتبر رابطة القدس إحدى الاستثناءات القليلة. وضعت الرابطة عشر نقاط للسلام المنشود في ظل دولتين مستقلتين تكون القدس عاصمة مشتركة لهما.

كيف يمكن لجموعة تضم نساء فلسطينيات وإسرائيليات أن تنجح فيما فشل فيه الآخرون؛ وهو القيام معاً بتحديد الأهداف النهائية لعملية السلام والعمل سوية باتجاه سلام وحل عادل للنزاع في المنطقة؟

تعتقد تيري بأن إحدى أهم أدوات التعاون داخل رابطة القدس هو القيام بتحليل السلطة. فمن ناحية يتعلق الأمر بالمنظور النسائي في العمل السياسي، ومن ناحية أخرى يتعلق ببعض الأمور العملية البسيطة، مثل: من يمكنه حضور أحد الاجتماعات؟ من سيكون مدعواً للمشاركة في الندوات الدولية؟ من يتخذ القرارات؟ وترى تيري أن هذا الإدراك ربما هو الذي أنقذ هذا التعاون. لأن إدراك بنية السلطة هو بحد ذاته عمل وقائي لمنع النزاع.

تسعى رابطة القدس للتأثير على الرأي العام وعلى أصحاب القرار على المستويين المحلي والدولي. وعندما وضعت خطة السلام الحالية للشرق الأوسط عام ٢٠٠٢ لم تتم مشاركة المنظمات النسائية. وهذا مناقض لقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، الذي ينص على وجوب مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وحل النزاعات.

"يكون التعاون صعباً جداً عندما يعيش الطرفان أنماطاً مختلفة من الحياة. ولقاؤنا بحد ذاته ينطلق من

خلفيات مختلفة؛ فأنا أركب سيارة مكيفة تقلني إلى

مكان الاجتماع، وأصل كسيدة. أما النساء

الفلسطينيات فيصلن متعبات ويتصببن عرقاً بعد أن

كان عليهن أن يتسلقن فوق أكوام من الصخور

والأحجار. والسبب وراء نجاحنا في أن نبقي متحدثات

هو أننا نعمل انطلاقاً من منظور نسائي مشترك. ولو

كنا نركز على القضايا التاريخية أو القومية لما زججنا

أبدأ، لأن هناك فوارق هائلة بيننا."

في خريف عام ٢٠٠٢ دُعيت ممثلات عن رابطة القدس للتحديث أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة في نيويورك. وقدّمن اقتراحاً حول تأسيس لجنة دولية من النساء لتشارك في مفاوضات السلام كطرف مستقل. تقول أمانة بدران، رئيسة مركز القدس للنساء: "إن الهدف هو أن تصبح اللجنة الدولية للنساء لجنة دائمة وأن تتمكن من العمل في النزاعات الأخرى."

وتضيف: "إن الفكرة هي عبارة عن آلية تجعل المنظور النسائي جزءاً من المفاوضات الرسمية بشكل تلقائي. ونحن كنساء لا نريد فقط الخروج بتوصيات، وإنما نريد المشاركة والتأثير الفعليين."

تيري غرينبلات، الناطقة السابقة باسم المنظمة النسائية

الإسرائيلية "بات شالوم" التي تشكل مع المنظمة الفلسطينية

"مركز القدس للنساء" شبكة السلام المسماة "رابطة القدس".

دعم فئة معينة من النساء

إن دعم فئة معينة من النساء هو طريقة هامة لحفز عملية بناء السلام. والنساء اللاتي يعملن في مواقع هي تقليدياً حكر على الرجال هن أكثر احتياجاً للدعم، مثل منصب المحافظ والمناصب السياسية والعمل في النقابات. وكلما ازداد عدد النساء المؤهلات في المجتمع، كلما ازدادت فرص النساء للمشاركة والتأثير في كل مراحل عملية السلام. ومن المهم أيضاً وجود نماذج من النساء القويات ليكنّ مثلاً يلهم النساء الأخريات أن يحذين حذوه.

غالباً ما يكون المشاركون في مفاوضات السلام قياديين في المؤسسات والمنظمات السياسية. وبذلك تتعرض النساء إلى التمييز تلقائياً، نظراً لأنهن غير ممثلات على هذه المستويات في المجتمع. والحجة الأكثر شيوعاً لاستبعاد النساء عن مفاوضات السلام هي أنه "لا توجد نساء مؤهلات". أما أن تكون كفاءة الرجال موضع تساؤل فهذا أمر نادر الحدوث، إن لم يكن معدوماً. وتتسبب الأنماط التقليدية في تجاهل النساء وعدم التفكير بمشاركةهن بغض النظر عما يمتلكن من معارف.

يُشترط لزيادة عدد النساء المشاركات في الأنشطة السياسية القيام بمجهودات تعليمية مختلفة في أغلب الأحيان. وقبل إجراء الانتخابات في تيمور الشرقية تم تعليم ١٤٥ امرأة من المرشحات البرلمانيات بمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حيث قمن بدراسة عدة أمور، منها: الحكم الديمقراطي والقيادة وحقوق المرأة. وكذلك تم تطبيق عدد من المشاريع الأخرى، مثل حملات حث المرأة على التصويت، مما أدى إلى حصول النساء على ٢٧٪ من مقاعد البرلمان.

في مدينة بانياوكا في البوسنة والهرسك تعمل منطمتان نسائيتان هما "تجمع مواطني هلسنكي" و"النساء المتحدات" لدعم النساء اللاتي بدأن العمل في الأوساط السياسية. تقدم هاتان المنطمتان التدريب الإعلامي للنساء وتعلمهن كيفية صياغة رسالتهن وبيثها عبر الصحافة ووسائل الإعلام. وكذلك يجري الترتيب لعقد ندوات تشارك فيها ممثلات من مختلف الأحزاب السياسية بهدف خلق شبكة تتجاوز الحدود الحزبية من أجل دعم السياسيات المستقلات.

إن مجرد دعم النساء غير كافٍ طبعاً، بل يجب تغيير بنية المجتمع بأكمله إن كنا نريد التوجه نحو المساواة بين الجنسين. وإحدى الخطوات نحو هذا التوجه هي تعليم الرجال حول ما لدى النساء من كفاءات، لكيلا يعيقوا نشاط النساء في القطاعات التي يهيمن عليها الرجال في المجتمع.

منظورات جديدة

للسلام

النزاع

مبادرات في مخيمات اللاجئين

أصبح نزوح النساء والأطفال وكبار السن نتيجة حتمية للحروب؛ ففي كل حرب يجبر الناس على النزوح من بيوتهم بحثاً عن مأوى لهم في مدينة أخرى أو بلد آخر. ويتم تجميع حشود كبيرة من البشر في مخيمات لا تكون في الغالب مزودة بأبسط الاحتياجات. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات هم من النساء والأطفال.

قد تكون مخيمات اللاجئين أماكن غير آمنة للنساء والأطفال. ويؤدي نقصان الوعي والمعرفة في كثير من الأحيان إلى عدم إدراك أهمية الأمن بالنسبة إلى وضع النساء في مخيمات اللاجئين. قد يتعلق الأمر بعدم وجود مكان معزول لاستحمام النساء، أو عدم وجود إضاءة في المراحيض، أو عدم قص الأعشاب المحيطة بالمراحيض. كل هذه الأمور تزيد من احتمال تعرض النساء والأطفال للعنف والاعتداءات.

يمكن تجنب أو تخفيف الكثير من المشاكل في حال تم التعامل بجدية مع موضوع تعرض المرأة للخطر. وغالباً ما يحتاج الأمر لجهودات بسيطة لتغيير الشروط السيئة وتجنب الأضرار الجسدية والنفسية التي تستمر لزمناً أطول بكثير من زمن الحرب. إن العمل الذي قامت به منظمة "موترات كيريازي" في مخيمات اللاجئين في مقدونيا خلال النزاع في كوسوفو عام ١٩٩٩ مثال جيد عن الفرق الكبير الذي يمكن أن تحققه الجهود البسيطة للاهتمام بالنساء. (أنظر الصفحة ١٨).

مثال من مقدونيا

◀ **أجبر أكثر من ٧٠٠٠٠ ألف من ألبان كوسوفو على الهرب أثناء التطهير العرقي في كوسوفو.** وتم بناء مخيم كبير للاجئين على سفوح الجبل في قرية سيفران الواقعة في مقدونيا المجاورة لكوسوفو. لكنه لم يكن مهياً لاستقبال أمواج اللاجئين. كان المخيم معداً لاستقبال ٨٠٠٠ شخص، في حين بلغ عدد القادمين ٤٠٠٠٠ لاجئ. وكان عدد كبير من المنظمات الدولية متواجداً في المخيم، ومنهم موظفون من مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna"، التي تم إخلؤها من مكاتبها في كوسوفو.

كان التعاون بين المنظمات الدولية بطيئاً للغاية وتوقف النشاط في مخيم اللاجئين. وكانت النساء اللاجئات معرضات للخطر بشكل خاص، فعلى سبيل المثال لم تكن الإضاءة في الخارج متوفرة في المخيم، وكان بإمكان المجرمين أن يعملوا تحت جنح الظلام. كانت النساء عرضة للاغتصاب أو الاختطاف كي يتم بيعهن كموسمات. كانت زيارة المراحيض ليلاً بمثابة خطر على حياة النساء.

أدركت مؤسسة "المرأة للمرأة" ومنظمة "موترات كيريازي" الوضع الخطر الذي كانت تعيشه النساء. وعندما بلغهما أن فرق الإنقاذ الألمانية لديها خيام إضافية، اغتنمتا الفرصة لخلق ظروف للنساء كي يساعد بعضهن بعضاً. سألت المنظمتان النساء في المخيم إن كن يردن خياماً خاصة لاجتماعاتهن. كان الرد ساحقاً، وسرعان ما انتصبت خيمتان.

إن إدراك ضرورة تأمين مكان خاص لاجتماع النساء كان خبرة اكتسبتها مؤسسة "المرأة للمرأة" من العمل في البوسنة والهرسك. فمشاركة الحزن والهموم مع الآخرين لها تأثير ناجع، وتشكل جزءاً من عملية المصالحة بعد الحروب والنزاعات المسلحة. ولمشاركة النساء أهمية خاصة بالنسبة إلى أولئك اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، لأنهن يجدن صعوبة في مشاركة هذا الأمر مع الرجال، وخاصة في المجتمعات التي تكون فيها تقاليد توزيع أدوار الجنسين قوية؛ لأن المرأة في هذه المجتمعات تكون عرضة للإدانة إذا ما وقعت ضحية لمثل هذه الجرائم.

استعملت الخيام للتشاور وتبادل الأحاديث وأصبحت كذلك مراكز للمعلومات يتم من خلالها التنفيس عن معظم ما يحدث في المخيم. كانت النساء يتحدثن عن مخاوفهن وعما حدث في المخيم الذي كان يُظن أنه مكان آمن. وساعدت مؤسسة "المرأة للمرأة" ومنظمة "موترات كيريازي" على إيجاد حلول لكثير من المشاكل التي كانت تُطرح. وبعد اكتشاف حالات من خطف النساء الشابات أثناء الليل، تم تزويد المخيم بالإضاءة الخارجية وبدأ الحرس بالقيام بدوريات ليلية في المخيم.

نساء عرضة للخطر يحصن على مكان للاجتماع

"لدى وصولنا إلى المخيم كان من المربع رؤية الكأبة على وجوه الجميع. بدأنا بشراء ثلاثة دفوف وأخذنا نعزف ونغني ونبكي مع النساء. نصبنا الخيام التي تحولت إلى أماكن لاجتماعات النساء وتصفيف الشعر واحتساء القهوة ومجموعات النقاش. لم تفهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما الذي كنا نفعله، ولكن مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" منحتنا دعمها لنفعل ما نشاء، وكانت تثق بكفاءتنا. وهكذا ينبغي أن تعمل كل المنظمات الدولية، لأن المنظمات المحلية هي أفضل من يعرف الاحتياجات المطلوبة."

إقبال روغوا،

مؤسسة منظمة "موترات كيريازي" الكوسوفو ألبانية.

بدأ موضوع تعرض المرأة للخطر في مخيمات اللاجئين يحظى بالاهتمام خلال السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩١ تبنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توجهاً خاصة لحماية النساء اللاجئات؛ منها تساوي حق المرأة والرجل في تلقي المساعدات الإنسانية، وحق حماية المرأة في المخيمات. وقد ينطبق ذلك على التزود بالطعام، حيث من المهم تمييز احتياجات النساء والأطفال بوجه خاص، وعدم اعتبار مجموعة اللاجئين كمجموعة متجانسة. وعلى سبيل المثال فإن توزيع الطعام يكون غالباً من سيارات شاحنة إلى المتلقين الرجال. وللتأكد من الوصول إلى النساء والأطفال، فقد يكون من الضروري إيجاد استراتيجيات جديدة لتوزيع الطعام.

لم تحقق هذه التوجهات بعد النتائج المتوخاة منها، إلا أن مشاريع جيدة عديدة تأسست محلياً على إثرها. ففي مخيم لاجئي بوروندي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنزانيا مثلاً، تم تعيين شخصين مختصين بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، إضافة إلى اثنين من المحامين لكي يقوموا بمعالجة موضوع العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف داخل الأسرة. وفي كينيا تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المحاكم المتنقلة التي تجوب المخيمات. وفي مخيمات اللاجئين الأخرى أسس المقيمون فيها لجاناً خاصة بهم للعمل على وقف العنف ضد النساء". وأثبتوا للمعنيين أن الأشخاص الموجودين في المخيمات لتقديم المساعدة - عمال المساعدات - يقومون أيضاً باستغلال النساء والأطفال أحياناً (أنظر الصفحة ٤٠).

السلام

دور النساء في حفظ السلام

عندما كان القتال في أوجه في الخنادق خلال الحرب العالمية الأولى، اجتمعت مجموعة من النساء في لاهاي كي يحاولن وضع حد للعنف. كان ذلك في عام ١٩١٧، وكان أكثر من ٥٠٠٠ جندي يلقون حتفهم كل يوم. كان هناك إذعان شامل، وبدا وكأن السلام بعيد جداً، ولكن النساء الناشطات أردن أن يؤثرن على تطور الأحداث. وقام أكثر من ١٠٠٠ امرأة من اثنتي عشرة دولة متحاربة وحيادية بتنظيم أول مؤتمر نسائي دولي.

نتج عن المؤتمر خطة عمل تدعو إلى إنهاء الحرب ونزع السلاح من العالم. وتضمنت خطة العمل مطالبات بالمساواة بين النساء والرجال والمساواة بين الأمم، وأوصت بإنشاء منظمة دولية لحل النزاع بين الدول. قام ممثلون عن المؤتمر بالسفر إلى القادة السياسيين في أوروبا وإلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وعرضوا عليهم خطة العمل التي أثرت بهم، حيث استخدموا بعضاً من محتوياتها لتشكيل عصبة الأمم التي أصبحت لاحقاً منظمة الأمم المتحدة.

بعد المؤتمر النسائي الدولي الأول تأسست الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، التي يوجد لها اليوم فروع في ٢٧ دولة. وعلى مر السنوات انتشرت فكرة الربط بين السلام والمساواة بين الجنسين، وأصبح الأمر اليوم موضوع نقاش في المجتمع الدولي وفي الأبحاث المتعلقة بالسلام والنزاعات.

تبنى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ خطة عمل "منهاج العمل"، وهي تطالب الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة وتعديل القوانين والتشريعات لإزالة كافة العوائق أمام المساواة بين الجنسين.

بعد ذلك بخمس سنوات انعقد مؤتمر "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (يطلق عليه أيضاً بكين + ٥) في نيويورك، حيث اجتمع ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية من كافة أرجاء العالم لتابعة منهاج العمل. كان من أهدافه تقييم ما طرأ من تقدم بخصوص النساء والنزاعات. وكانت النتيجة مثبطة للهمة؛ إذ لم يطرأ أي تغيير يذكر خلال الخمس سنوات التي مرت. كان من الواضح بأن هناك حاجة لمزيد من الأدوات كي تتمكن المرأة من المشاركة في عمليات السلام على قدم المساواة مع الرجل.

"إن مجلس الأمن ...

... يحث الدول الأعضاء على التكفل بزيادة التمثيل النسائي على كافة مستويات اتخاذ القرار في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك في آليات منع الصراعات وإدارتها وحلها، ...

... الإجراءات التي تدعم مبادرات السلام النسائية المحلية والعمليات الأهلية لحل النزاعات، وكذلك الإجراءات التي تشرك النساء في كافة آليات تطبيق اتفاقيات السلام، ...

... يعبر عن استعداده لضمان أن بعثات مجلس الأمن ستدخل في حساباتها الاعتبارات الجنسانية وحقوق النساء، عبر التشاور مع المجموعات النسائية المحلية والدولية".

من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، المصادق عليه في ٣١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٠.

القرار رقم ١٣٢٥ - أداة هامة

بفضل الضغوط التي مارستها الحركة النسائية، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١٣٢٥ في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٠. ويعتبر هذا القرار وثيقة ملزمة قانونياً تتناول موضوع تأثير الحرب على النساء، وكذلك مشاركة النساء في حل النزاعات والعمل من أجل سلام دائم. ومما يؤكد عليه القرار هو أنه يجب على المجتمع الدولي أن يهتم بالنساء المعرضات للخطر أثناء الحرب وأن يوليهن اعتباراً خاصاً، وأنه يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل لإشراك المرأة في عمليات بناء السلام وحل النزاعات. ويشير القرار ١٣٢٥ إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يهتم بمبادرات المرأة المحلية لإحلال السلام وأن يدعمها، وذلك باستخدام مهارات المنظمات النسائية والنساء الأفراد ودعمها. وتبني هذا القرار فقد اعترف المجتمع الدولي بمطالب النساء في لاهاي في عام ١٩١٧.

كان للقرار ١٣٢٥ تأثيراته؛ فخلال السنوات الأخيرة ازداد عدد وثائق السياسة، في المنظمات الدولية والثنائية، التي تناولت دور المرأة في عمليات السلام وإعادة البناء وفي العمليات المجتمعية بشكل عام. ويعتبر القرار ١٣٢٥ بالدرجة الأولى أداة بيد المنظمات الدولية، فهو الذي ساعد مثلاً في تسليط الضوء على وضع النساء قبل عملية إعادة البناء في أفغانستان، لدى تبني ما يسمى "إعلان بروكسل" عام ٢٠٠١.

يعتبر "إعلان بروكسل" - الذي وضعته المنظمات النسائية الأفغانية - وثيقة تقدمية تؤكد على دور النساء الهام كفاعلات في عملية إعادة البناء. كان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو صاحب مبادرة عقد الاجتماع في بروكسل الذي وضع الأساس للإعلان، ولكن النساء الأفغانيات هن اللاتي قمن بصياغة الوثيقة. وقد بقي إعلان بروكسل الاستحسان في مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو، حيث أجمع المشاركون على أن دعم النساء الأفغانيات هو أمر في غاية الأهمية. وكان للقرار ١٣٢٥ في هذه الحالة أهمية قصوى بالنسبة إلى النساء في أفغانستان، لأنه كان مصدر إلهام لهن لكتابة الإعلان، ولكن من الواضح أن الطريق لا يزال طويلاً قبل أن نرى نتائج مشاركة النساء وجهودهن؛ فعلى الرغم من استحسان المانحين في طوكيو، إلا أن ١ ٪ فقط من المساعدات الإجمالية لأفغانستان خصص لمشاريع معنية بالنساء، وفقاً لإحصائيات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

لعب القرار ١٣٢٥ دوراً هاماً في جورجيا، وخاصة بالنسبة إلى المنظمات الجورجية التي لها اتصالات مع النساء في مقاطعة أبخازيا الانفصالية. وهناك منظماتان تعملان في هذا المجال، وهما: "الصندوق الثقافي الإنساني في سوخومي" و"إيميدي - نساء من أجل السلام لدعم المشردين داخلياً". وقد حاولت النساء التأثير على عملية السلام من خلال تعاونهن عبر الحدود، وقد نجحن في إثارة القضية على ضوء القرار ١٣٢٥. على سبيل المثال، اتخذت منظمة إيميدي مبادرة لبدء المناقشات مع البرلمانيين وممثلي المنظمات غير الحكومية حول دور المرأة في عملية السلام. وتشير المنظمة إلى أن جورجيا عضو في منظمة الأمم المتحدة، ولذلك يجب عليها أن تلتزم بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن.

يؤكد القرار ١٣٢٥ أيضاً على وجوب مشاركة النساء في عمليات السلام الدولية المدنية والعسكرية، إلا أن هناك عدة منظمات، مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا توظف عدداً كافياً من النساء في المهام السلمية. وفي عام ٢٠٠٠ مثلاً لم تشكل النساء سوى ٤% فقط من قوات شرطة الأمم المتحدة. هذا هو الواقع على الرغم من تصريح الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ بأن نصف القوى العاملة في الأمم المتحدة سيكون من النساء بحلول الألفية الجديدة. وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد اليوم سوى امرأة واحدة تحتل منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى مناطق النزاع؛ علماً بأنه لم يحتل هذا المنصب في الماضي سوى ثلاث نساء. وفي مجلس الأمن اليوم - وهو ربما أهم هيئة في الأمم المتحدة - ليس هناك سوى رجال. ومنذ عام ١٩٩٢ لم يكن هناك سوى امرأتين من أصل ٨٨ سفيراً لدى مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

تزداد أهمية الدور الذي تلعبه القوى الدولية لحفظ السلام في السياسة الأمنية العالمية. وفي أماكن مختلفة من العالم توجد اليوم كوادر عسكرية تعمل تحت الراية الدولية في محاولة لفرض السلام أو الحفاظ عليه. وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت بأنه كان من الأفضل لعملية السلام لو تم إشراك النساء على نطاق أوسع في هذا العمل. فلدى قوات حفظ السلام مثلاً اتصالات مباشرة مع السكان المحليين، وكون هذه القوات مختلطة من الجنسين يسهل هذه الاتصالات. ويجب على القوات أن تعكس كل السكان لكي تكتسب صفة الشرعية وتستطيع أن تكون مثلاً يحتذى به النساء والرجال معاً. أظهر البحث الذي أجري في هذا المجال أن قوات حفظ السلام التي تضم النساء والرجال يكون تأثيرها أكبر في تهدئة النزاعات. وينطبق ذلك في حال كانت نسبة النساء ٣٠% أو أكثر^{١١}.

مثال من البوسنة والهرسك

نتائج أفضل مع قوات حفظ السلام من "الجنسين"

◀ **إن التعاون المدني العسكري (سيميك)** هو عبارة عن وحدة خاصة ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعمل في المجالين المدني والعسكري. وكان أوكه تورينغر تسلم العمل كقائد سرية ضمن وحدة التعاون المدني العسكري في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٢. وكانت مهمة السرية تقديم المساعدة للاجئين داخلياً حول مدينة دوبوي للعودة إلى منازلهم، ودعم أولئك الذين عادوا - عملياً ومعنوياً - من خلال إظهار تواجد المجتمع الدولي في مكان الحدث.

رأى أوكه تورينغر أنه نظراً لكون الغالبية العظمى من اللاجئين داخل البوسنة والهرسك هي من النساء، فمن الضروري أن تضم قوات حفظ السلام نساءً في صفوفها. وكان يعرف من خبراته السابقة مدى صعوبة العمل "بجنس واحد" في مجتمع ذكوري تقليدي، غالباً ما يعيش فيه الرجال والنساء في عالمين مختلفين، ولذلك كان أوكه تورينغر يبحث عن ضباط نساء.

لم يكن من السهل تجنيد النساء؛ إذ لم تسفر النتيجة النهائية سوى عن تجنيد امرأتين فقط من أصل ٢٢ ضابطاً في السرية. جابت كل من "أنا-كارين هورتلوند" و"سوزانا ديتسنغر" القرى مع زملائهما الذكور ليلتقوا اللاجئين ويقدموا لهم المساعدة بشتى الطرق. وسرعان ما اتضح بأن العمل مع زملاء "من الجنسين" لم يكن دوماً الطريقة المثلى. تقول أنا-كارين هورتلوند، التي عادت الآن إلى عملها ككقيب في الضيق البرمائي في فاكسهولم؛ "لم يشأ الكثير من النساء التحدث عن مشاكلهن بوجود الرجال".

"ولكن عندما كنت وحدي مع مترجمتي كانت النساء يأتين إلينا ويتحدثن معنا. وعندها جاءتنا فكرة القيام بدوريات نسائية خاصة، وبدأنا مشروع "أثينا". كنا نساغر - أنا وسوزانا - وحدنا مرتين في الأسبوع، وكان العديد من النساء يتحدثن إلينا".

"عندما غادرت إلى المنطقة لأستعد للمهمة القادمة، أدركت أن هناك حاجة لوجود نساء معنا في السرية. وللأسف لم نتمكن من أن يكون معنا أكثر من فتاتين، ولكن بفضلهما تمكنا من إيجاد منافذ إلى داخل المجتمع واستطعنا الوصول إلى معلومات لم نكن لنتمكن من الحصول عليها بدونهما. في الحقيقة، فإن هذا النوع من قوات حفظ السلام ينبغي أن يكون نصف قوامه من النساء ونصفه الآخر من الرجال".

أوكه تورينغر، قائد سرية في وحدة التعاون المدني العسكري في البوسنة والهرسك عام ٢٠٠٢.

تتابع أنا-كارين هورتلوند القول: "لم يكن السياسيون المحليون مهتمين بالتحدث مع الضباط النساء. وإذا ما دعت الحاجة لتحقيق نتائج معينة، كان الضباط الرجال هم الذين يتحدثون، لكن الضباط النساء كن يرافقن الرجال دوماً. وبصفتنا ممثلين عن المجتمع الدولي فإنه من المهم أن نحاول نشر قيمة المساواة بين الجنسين".

"كما أنه تقع علينا مهمة أن نرى الآخرين كيف يبدو المجتمع الديمقراطي في بلداننا؛ فربما نتمكن بهذه الطريقة من التأثير على التطورات على المدى الطويل".

لا تزال نسبة تمثيل النساء منخفضة حتى في الأجزاء المدنية من بعثات حفظ السلام. وكما في مجالات المجتمع الأخرى، فإن غالبية النساء توجد في الوظائف الدنيا. وعندما يتم تعيين نساء في مستويات أعلى، يكون لذلك تأثير كبير على التطوير. وخلال إحدى الفترات كان هناك ثلاث نساء في مناصب رفيعة المستوى ضمن المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، فكانت إحدى نتائج ذلك أن تم تشكيل مجموعة تنسيق تعنى بالقضايا الجنسانية. كان الهدف هو تنسيق مختلف المشاريع التي تقوم بها المنظمات الدولية في مجال المساواة بين الجنسين وتفاذي المنافسة وتكرار العمل. كما عملت المجموعة أيضاً كأداة وصل هامة بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية. (أنظر الصفحة ٢٥).

مثال آخر على التعاون المثمر بين الفاعلين الدوليين والمجتمع المدني هو الجهود العديدة لإنهاء الاتجار بالبشر في البوسنة والهرسك. بعد الحرب أصبح الاتجار بالبشر مشكلة كبيرة في بلدان البلقان. حيث أدى تمزق المجتمعات والمشاكل الاقتصادية الصعبة ونسبة البطالة العالية إلى وجود أرضية خصبة لمثل هذا النوع المقيت من الجرائم بحق النساء والأطفال. ولواجهة مشكلة الاتجار بالبشر اجتمع عدد من الفاعلين - منظمات خاصة وجهات سياسية وسلطات الشرطة ومنظمات دولية - للقيام بجهد مشترك والعمل معاً لمنع الاتجار بالبشر. وأشرفت المنظمات المحلية والدولية على مشاريع فعلية لمساعدة النساء اللاتي كن ضحية للاتجار بالبشر. وكان من نتائج هذا العمل بروز الحاجة إلى سن تشريعات وطنية تتعلق بسياسة اللجوء ورقابة الحدود. وقد تبنت الحكومة البوسنية خطة عمل لمكافحة هذا النوع من الجرائم، وأصبح موضوع الاتجار بالبشر يحظى بالأولوية في ما يدعى "ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا".

مثال من البوسنة والهرسك

نساء في موقع السلطة

◀ كان وجود ثلاث نساء في مواقع رفيعة في بعثة حفظ السلام أمراً نادر الحدوث. بعد الحرب في البوسنة والهرسك عيّنت "إليزابيت رين" أولاً مقررة لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في البلقان، ثم ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه كانت "إليزابيت راسموسون" نائبة رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، وفي ربيع عام ١٩٩٨ بدأت الحامية البريطانية "مادلين ريس" عملها كرئيسة جديدة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وسرعان ما بدا واضحاً للمنظمات النسائية المحلية بأن النساء أصبحن جزءاً من نظام الحكم الدولي. فبعد أن جرى تجاهلهن بعد الحرب، ها هن الآن يدعّين للمشاركة في النقاش ويُعطَيْن الفرصة للمشاركة في عملية إعادة البناء والتأثير عليها. وأصبحت القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، والعنف ضد المرأة، والمرأة في السياسة موادّ مدرجة على جدول الأعمال في المنظمات الدولية التي تحكم البلد عملياً.

في عام ١٩٩٩ تأسست "مجموعة التنسيق بين الجنسين" للعمل على تنسيق كافة المشاريع المعنية بالمرأة ضمن المجتمع الدولي. وعملت هذه المجموعة كجهة مرجعية للقوانين الجديدة.

تقول مادلين ريس: "إن التعاون الجيد بين المنظمات في مجموعة التنسيق بين الجنسين والمنظمات المحلية غير الحكومية مهد الطريق أمام البوسنة والهرسك ليكون لديها اليوم أفضل قوانين للمساواة بين الجنسين في العالم، على الأقل على الورق."

مثال آخر على التعاون المثمر هو الجهود الرامية لإنهاء المتاجرة بالبشر؛ فقد بدأ العمل ضمن مجموعة التنسيق بين الجنسين، ثم ما لبث أن انفصل في مجموعة تنسيق مستقلة. ويوجد الآن تعاون متطور بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، وقد أعدت الحكومة البوسنية خطة عمل وطنية ضد الاتجار بالبشر. تقول مادلين ريس، التي تواجدت في البوسنة والهرسك وتابعت هذه التطورات لعدة سنوات:

"منذ عدة سنوات لم يكن أحد يتحدث عن ذلك. كان المجتمع ينظر إلى النساء اللاتي وقعن ضحايا للاتجار بالبشر على أنهن مجموعة من المومسات. ثم قام المجتمع الدولي بممارسة ضغط كبير على السياسيين في البلد بهذا الشأن. وقد تغير الموقف اليوم، وأصبح الجميع مدركين للمشكلة."

"رأينا أن هناك نساءً قويات في مواقع قيادية. دعونا للحوار، واستمعن لما كنا نقوله. شعرنا بأنه يمكننا اللجوء إليهن، ثم يسأل الرجال عن خبراتنا بنفس الطريقة. إن وجود عدد من النساء في مواقع رفيعة المستوى في المجتمع الدولي يعنى الكثير للمنظمات النسائية المحلية. لقد منحنا الأمل -

إن كان بإمكانهن فسيكون بإمكاننا!"

يادارانكا ميليتشيفيتش،

إحدى مؤسسات منظمة النساء البوسنية "جينا جيناما".

اتفاقيات السلام والمستقبل

تؤدي الحروب والنزاعات إلى تولي النساء مهام الرجال التقليدية في المجتمع، ولكن عندما تبدأ مناقشات السلام تعود الأدوار الجنسية المتأصلة لتتحكم من جديد. وعندما يجري التفاوض حول السلام تقتصر المشاركة على الرجال في معظم الحالات. وغالباً ما تكون الرجعة أن الأطراف المتحاربة هي التي يجب أن تتوصل إلى السلام. لكن الأمر المنسي هو أن اتفاقية السلام ليست مجرد نهاية للحرب، وإنما هي بداية للمستقبل أيضاً. ويتجاهل خبرات النساء ومعارفهن تضييع مقومات هامة أثناء التخطيط للمجتمع الجديد الذي سيتم بناؤه بعد الحرب.

على الرغم من كل ما صدر عن الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي من إعلانات حول أهمية مشاركة النساء في كل مراحل عملية السلام، فإنهن لا يزلن مبعديات من أهم المراحل، ألا وهي مرحلة تعريف السلام. وعندما يكون تركيز السلطة عالياً في مجتمع ما، فإن ذلك يعزز من المواقف الاجتماعية السائدة؛ وبذلك يتم استبعاد النساء.

تتلقى المنظمات المحلية أحياناً المساعدة من الفاعلين الدوليين لتتمكن من التأثير بحيث يُسمح للنساء أن يشاركن في مفاوضات السلام. ومبادرات السلام في بوروندي عام ٢٠٠٠ هي أحد الأمثلة على ذلك؛ فبعد سنوات عديدة من تجاهل النساء في مفاوضات السلام ذعبت المنظمات النسائية البوروندية لإبداء رأيها في اتفاقية السلام، وشاركت ست نساء في محادثات السلام كمراقبات. ويعود الفضل في ذلك إلى الضغوط التي مارسها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمنظمات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك تم ترتيب مؤتمر نسائي، بمشاركة كافة الأحزاب السياسية، لمناقشة مواضيع المساواة بين الجنسين في اتفاقية السلام. واتفق المؤتمر على إعلان مشترك يضم توصيات تدعو إلى زيادة المساواة بين الجنسين^{٣٦}.

في الصومال عقدت مفاوضات السلام في مدينة أرتا في مايو / أيار ٢٠٠٢. ووجهت الدعوة إلى أكثر من ١٠٠ امرأة صومالية للمشاركة فيها. وكان ذلك بفضل الضغوط التي مارسها بعض المنظمات الدولية، مثل "معهد الحياة والسلام" في مدينة أوبسالا في السويد. وتمت دعوة هؤلاء النساء بصفتهن ممثلات عن العشائر التقليدية الست، ولدى وصولهن إلى المؤتمر اخترن أن يتصرفن على نحو غير تقليدي؛ إذ قدمن أنفسهن كعشيرة سابعة، تتجاوز حدود العشائر الموجودة، ووضع المساواة بين الجنسين كبرنامج عمل مشترك لهن. كان الهدف من وراء ذلك هو بناء البلد بعد الحرب لفائدة الجميع، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو السياسي أو الجنساني أو العشائري.

كافحت النساء أثناء المؤتمر من أجل إدخال نظام الحصص إلى البرلمان الجديد، المجلس الوطني الانتقالي. لكن الاقتراح قوبل بمقاومة كبيرة من الرجال الصوماليين الذين ادّعوا بأنه لا يوجد رجل واحد يمكنه أن يقبل بأن تمثله امرأة. ولم تشمل الاتفاقية الجديدة نظام الحصص، لكنها شملت فقرة تضمن للنساء ٢٥ مقعداً في البرلمان من أصل ٢٤٥. ونصّت الاتفاقية أيضاً على حماية النساء والأطفال والأقليات. وعلى الرغم من أن المرأة لن تحصل سوى على ١٠٪ فقط من عضوية البرلمان، إلا أن الاتفاقية تعتبر الأكثر تقدماً في المنطقة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

◀ **إن النظرية القائلة** بأن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام تشكل فرقا، نادراً ما تُختبر على أرض الواقع. لا تصل المرأة غالباً إلى أكثر من منصب مراقب في مفاوضات السلام؛ إذ أن الأطراف المتنازعة تكون ممثلة بالرجال في معظم الحالات. أحد استثناءات هذه القاعدة كانت عملية السلام في غواتيمالا التي شاركت فيها "لوز مينديز" كامرأة وحيدة وممثلة عن الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

بفضل المنصب الذي شغلته لوز مينديز حصلت المنظمات النسائية على فرصة أكبر للتأثير على مفاوضات السلام. وكانت جمعية المجتمع المدني - وهي عبارة عن شبكة من المنظمات التطوعية والأحزاب السياسية التي كانت بمثابة طرف استشاري أثناء المفاوضات - تضم قسماً نسائياً خاصاً يعمل على إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في اتفاقية السلام. واستطاعت لوز مينديز، بصفته ممثلة مشاركة في المفاوضات، أن تقدم شخصياً الدعم للاقتراحات التي تقدم بها قسم النساء.

حتى النساء من السكان الأصليين، ذوات المكانة الوضيعة في المجتمع، استطعن إيصال أصواتهن أثناء المفاوضات. وقد اهتمت هؤلاء النساء بموضوع السلام أثناء الحرب وظالبن بحقوقهن. ثم أصبحت شبكتهن جزءاً من جمعية المجتمع المدني.

كانت المحصلة النهائية أن تضمنت اتفاقية السلام عدة فصول عن حقوق المرأة؛ منها ضمان حق المرأة في الحصول على المسكن والأرض والقروض. كما نصّت اتفاقية السلام على منع التحرشات الجنسية، وأعطت وعوداً بإنشاء مؤسسات لحماية حقوق النساء. لكن حتى الآن لم يتم الالتزام بكل ما نصّت عليه اتفاقية السلام، وخاصة التشريعات المتعلقة بالنساء. ولكن لوز مينديز ترى أنه على الرغم من ذلك فقد أحدثت التشريعات تغييرات.

وتوضح ذلك بالقول: "لقد شجعت هذه التشريعات الحركة النسائية على الضغط باتجاه إجراء تغييرات في المجتمع، فهذه التشريعات تضيء الشرعية على القضايا التي تثيرها المنظمات النسائية. وفي نفس الوقت انتشر الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين في صفوف النساء بشكل عام. أما فيما يتعلق بالمجتمع ككل، فقد قدمت اتفاقية السلام رسالة هامة مفادها أن للنساء حقوقاً يجب احترامها!"

"كانت مشاركتي في مفاوضات السلام تحدياً كبيراً. كان التمييز يمارس ضدي لأنني امرأة، وشعرت بالوحدة في عالم يديره الرجال. إلا أنه كانت هناك ثلاثة أمور منحنتني القوة للاستمرار: مشاركتي في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة في بكين عام ١٩٩٥، ودراساتي في نظرية نوع الجنس، وأخيراً وليس آخراً الارتباط الذي يجمع بين النساء في الاتحاد الوطني للنساء الغواتيماليات."

لوز مينديز، المنسقة العامة في الاتحاد الوطني للنساء الغواتيماليات.

إعادة البناء

قوة المجتمع المدني

بعد تحقيق السلام يبدأ العمل المصني في بناء المجتمع من جديد؛ إذ تحتاج الأضرار الجسدية والنفسية للاستشفاء، والبنى التحتية لإعادة البناء. وفي هذه المرحلة غالباً ما تكون الدولة هشة، مما يجعل المجتمع المدني يتحمل المسؤولية الكبيرة في إعادة البناء. وفي هذه الفترة الانتقالية تجد المنظمات الخاصة نفسها مضطرة للتدخل والقيام بالمهام التي من المفترض أن تتحمل الدولة مسؤوليتها.

إحدى العواقب الوخيمة للحروب هي ما تخلفه من أسلحة بكميات ضخمة مما يزيد من احتمال انتشار العنف والجريمة في المجتمع. وعملية نزع السلاح هي عملية معقدة؛ إذ غالباً ما تبوء محاولات الدول بالفشل، على الرغم من الدعم الذي تتلقاه من المنظمات الدولية والإقليمية. وعلى المدى الطويل يصبح مثل هذا الوضع غير محتمل بالنسبة إلى السكان الذين يضطرون إلى اتخاذ المبادرة بأنفسهم في أغلب الأحيان. وبما أن النساء هن اللاتي يتعرضن للعنف بالدرجة الأولى، فإنهن أكثر حرصاً على اتخاذ إجراء ما لحل هذه المشكلة.

بدأت النساء الناشطات في كمبوديا بجمع الأسلحة لإيقاف العنف المسلح ضد النساء. وفي كونغو-كينشاسا أعلنت النساء يوم المرأة العالمي عام ٢٠٠١ يوماً عاماً لنزع السلاح. أما النساء الليبيريات فقد أطلقن حملة لجمع الأسلحة واتلافها قبل انتخابات عام ١٩٩٧. وفي ألبانيا شاركت عدة منظمات نسائية محلية في عملية نزع السلاح ضمن إطار برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "الأسلحة مقابل التنمية". وقد قامت النساء بجمع ٢٤٠٠ قطعة سلاح و٨٥٥ طنًا من الذخيرة في مدينة ديبيير وحدها^{١٥}.

حتى في مجال إعادة الإعمار بعد الحرب تتحمل النساء في الغالب مهمة شاقة؛ فبعد الإبادة الجماعية في رواندا، حيث فقد الكثير من النساء أزواجهن، أسست الأرامل جمعية باسم "لبنواسي بعضنا بعضاً". واجتمع أكثر من ٣٠٠ امرأة ليتشاركن أحزانهن معاً كي يتمكن من الاستمرار في معالجة المشاكل العملية التي لا بد من حلها، كان معظمهن بلا مأوى، فشكلن فرقاً لبناء منازل لبعضهن بعضاً. في البداية كان الناس يسخرون منهن؛ فالتساء في رواندا لا يقمن عادة بأعمال البناء أو تسلق الأسطح، ولكنهم ما لبثوا أن اعتادوا على الأرامل "المجنونات"^{١٥}.

مثال من البوسنة والهرسك

"ألا تريد العودة إلى براتوناتس؟"

◀ تقع مدينة براتوناتس قرب الحدود الصربية، في الجزء المسمى جمهورية صربسكا، في البوسنة والهرسك. ولسنوات عديدة بعد الحرب بقيت براتوناتس مدينة مغلقة بدون أي اتصال مع الأجزاء الأخرى من البوسنة والهرسك. كان كل البشناق (مسلمو البوسنة) - الذين يشكلون نصف سكان المدينة - قد هربوا من الاضطهاد، ولم يبق في المدينة سوى الصرب.

كان التوق إلى التغيير في ازدياد، وفي عام ١٩٩٨ بدأت مجموعة صغيرة من النساء الصربيات في براتوناتس بمحاولة الاتصال مع النساء في المناطق الأخرى في البلاد. كن بالكاد يعرفن ما معنى المنظمة الطوعية أو المجتمع المدني. "كنا نعلم فقط بأننا نريد تغيير الأمور". وفي عام ١٩٩٩ تأسست منظمة "منتدي جيينا".

انضم العديد من النساء، وبدأ "منتدي جيينا" يعمل بنشاط مع اللاجئات العائدات. ومن خلال البحث عن اللاجئيين داخلياً في أجزاء أخرى من البلاد، نجحن بإقناع الناس بالعودة. وكان من المهم لأولئك الذين نزحوا أن يكون من جاء يبحث عنهم هن نساء من مدنهم. كن يحدثنهم عن الأوضاع في مدنهم ويقبلن لهم: "نريدكم أن تعودوا!". وحتى الآن عاد ٢٧٠٠ من أصل ١٥٠٠٠ لاجئ نزحوا من براتوناتس داخل البوسنة.

لكن العودة تعني الكثير من المشاكل؛ فقد دمرت بيوت كثيرة، وأغلب اللاجئيين ليس لديهم بيوت يعودون إليها. وعندما قررت وكالة الإنقاذ السويدية منح مواد بناء للقري المحيطة بمدينة براتوناتس، كان عدد المهتمين قليلاً بشكل مثير للدهشة. ولم يتضح السبب إلى أن قامت وكالة الإنقاذ السويدية بالاتصال مع "منتدي جيينا": كانت غالبية العائدين هن من النساء اللاتي كن يعلنن عائلاتهن بمفردهن، ولم يكن يعلمن بتوفر المساعدة. ولم تكن هناك أي امرأة في مجلس المدينة، ولذلك لم تصل هذه المعلومات إلى النساء اللاجئات. ومن خلال "منتدي جيينا" تمكنت وكالة الإنقاذ السويدية من الاتصال بالنساء المحتاجات، واستطاعت أيضاً أن تغير طريقة عرض المساعدات وتقديمها. بل إن الوكالة لم تعد تقدم المعونات على شكل مواد للبناء فحسب، وإنما بدأت تمد النساء باليد العاملة في عملية الإعمار أيضاً عندما تكون هناك حاجة لذلك.

عندما تأسس "منتدي جيينا" لم يكن هناك نساء مشاركات في السياسة على المستوى المحلي. أما اليوم فهناك خمس نساء من أصل ٣١ عضواً في مجلس البلدية، كما أن "منتدي جيينا" يعتبر جهة مرجعية لقرارات البلدية. ومن الأمور التي أنجزتها النساء السياسيات هناك مثلاً تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا الأمر كان مهملاً في السابق. واستعداداً للانتخابات القادمة تخطط النساء في براتوناتس لتأسيس حزب خاص بهن.

"عندما عدنا إلى براتوناتس بعد الحرب كنت خائفة جداً في البداية. تذكرت النزوح والكرهية التي كانت منتشرة في كل مكان. وفي "منتدي جيينا" التقيت مع نساء من كل الأعراق وتبادلنا الدعم. وعندما كنت أشعر أنني لست على ما يرام ولم تكن لدي الجرأة لمراجعة السلطات، كانت إحدى النساء الأخريات ترافقني. وأنا الآن أشارك في دورة للخياطة نظمتها "منتدي جيينا"، وأمل أن أتمكن من إيجاد عمل. وعندما أسير اليوم في الشوارع لم أعد أشعر بالإنزعاج. إنني سعيدة جداً لعودتي إلى وطني."

ياسمينة إبراهيموفيتش، من بشناق البوسنة، ٣٤ سنة.

حركة نسائية أقوى

إن محاولة تغيير القيم هي جزء من عملية إعادة البناء بعد الحرب. وإذا ما فسح المجال أمام التعصب القومي والآراء المتحاملة أن تستمر بالانتشار كما يحلو لها، فسرعان ما ستعود الصراعات للتفجر من جديد. وفي معظم المجتمعات المتأثرة بالحروب والنزاعات يتصف توزيع الأدوار بين الجنسين بالمحافظة الشديدة. ومن الممكن أن يكون مفتاح السلام الدائم لهذه المجتمعات هو في محاولة التأثير على الأدوار النمطية للجنسين وزيادة المساواة في كافة شرائح المجتمع.

في البوسنة والهرسك نشأت عدة منظمات نسائية أثناء الحرب وبعد انتهائها مباشرة. وكان من المستحيل أثناء سنوات الحرب أن تلتقي النساء من أجزاء مختلفة من البلاد، ولكن بعد أن انتهت الحرب نجحن في إيجاد طرق مختلفة للتعاون واللقاء. وبذلك نشأت عدة منظمات نسائية جديدة. وفي يونيو / حزيران ١٩٩٦ - أي بعد مضي ستة أشهر فقط على اتفاقية السلام - استطاعت هذه المنظمات أن تنظم مؤتمراً نسائياً شاركت فيه نساء من كل أرجاء البلاد، على الرغم من الشك الذي كان سائداً في المجتمع تجاه التعاون مع "الطرف الآخر". وبفضل هذا المؤتمر تمكنت النساء من تناول المشاكل المشتركة ومناقشة ما يمكن القيام به لحلها. ومنذ ذلك الحين نجح العديد من المنظمات النسائية بتنظيم مؤتمرات للمداولة حول القضايا الهامة، ودُعي إليها الإعلام والخبراء والسياسيون. بهذه الطريقة أصبح من الممكن طرح المواضيع الحساسة المحظور مناقشتها، كموضوع العنف ضد النساء الذي توجد له اليوم قوانين تحده.

قبل الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٨ توحدت الحركة النسائية البوسنية في حملة تحت شعار "نحن الأكثر"؛ حيث عملت منظمات عديدة في قضية مشتركة، وراحت تجوب أرجاء البلاد بهدف إقناع النساء بالتصويت للنساء. وبموجب قانون الانتخابات الجديد فإن ثلث المرشحين على قائمة الانتخابات يجب أن يكون من النساء. كانت النتيجة تحولاً مدهلاً في نسبة النساء المشاركات في الانتخابات، إذ سجلن رقماً قياسياً بلغ ٦٥ ٪، كما بلغت نسبة النساء في البرلمان ٢١ ٪. وبفضل هذه الزيادة في النفوذ، نجحت عضوات البرلمان - بالتعاون مع المنظمات النسائية - بوقف اقتراح حكومي يهدف إلى تخفيض معونات الدولة للوالدين. ولولا الدعم المالي والمساعدة اللوجستية من المنظمات الدولية لكان من الصعب تنفيذ حملة انتخابات النساء البوسنيات.

مثال من صربيا والجبل الأسود

لو كان القرار بيدك فكيف سيبدو العالم؟

◀ كانت المصقات المنتشرة في سائر أنحاء المدينة تثير الانتباه بلونها الأحمر وعباراتها: "يمكنك الاختيار!" و"صوتك يؤثر!" و"لو كان القرار بيدك فكيف سيبدو العالم؟". قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وظفت المنظمات النسائية كل طاقاتها لحث النساء على التصويت. كان عدم الثقة بالسياسة أمراً معروفاً ومهيماً، وأظهرت الإحصائيات أن النساء صوتن بدرجة أقل من الرجال، وخاصة في المناطق الريفية.

انطلقت ثلاث حملات واسعة موجهة للنساء، في آن واحد. وكانت الحملة التي أطلقتها شبكة "مجموعة تعزيز حقوق المرأة السياسية" - وهي مجموعة تتألف من عدد من المنظمات غير الحكومية واتحاد النقابات - تركز بشكل خاص على النساء في المدن الصغيرة والأرياف. وتم تدريب أكثر من ٥٠٠ امرأة للقيام بحملة اتبعت أسلوب دق أبواب البيوت. كان هناك العديد من الناشطات اللواتي لم يسبق لهن أبداً الانخراط في قضايا المجتمع. أخذن يطرقن الأبواب ويوزعن المواد الإعلامية ويتحدثن عن أهمية التصويت، خاصة في هذه الانتخابات الحاسمة.

بينما قوبل المتظاهرون في شوارع بلغراد بالعنف، تمكنت النساء "قارعات الأبواب" من النجاة بسلام؛ إذ لم يكن ممنوعاً أن يقرع أحد باب أحد، وبذلك لم تقترب شرطة مكافحة الشغب من الحملة. وعلى الرغم من أن السلطة كانت على علم بما يجري، إلا أنها على الأرجح لم تدرك أهمية ما ينضوي عليه هذا العمل. قامت الناشطات بزيارة حوالي ٥٠٠٠٠ امرأة، وحسب التقديرات فإن الحملة أثرت على ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ امرأة ودفعتهن للتصويت. وارتفعت نسبة المشاركة بالانتخابات من ٥٠ إلى ٧٠٪، وهذا بدوره قد يكون شكلاً عاملاً حاسماً لسقوط ميلوشيفيتش.

استمرت الحملات إلى ما قبل الانتخابات البرلمانية في نفس العام. وكان الهدف هو زيادة التمثيل النسائي في البرلمان إلى ٣٠٪ على الأقل، ولكن هذه النسبة لم تتحقق؛ إذ لا يوجد اليوم سوى ١٢ امرأة من مجموع ٢٥٠ عضواً في البرلمان. ولكن ازداد عدد النساء الناشطات في السياسة على المستوى المحلي وداخل المنظمات الحزبية.

"قبل الانتخابات بثلاثة أشهر انطلقت حملة في كل أرجاء الدولة تحث النساء على التصويت. كنا نطرق الأبواب ونتحدث بالسياسة. لطالما كانت النساء الصربيات غير مكترثات بالتصويت، وفي حال ذهابهن إلى صناديق الاقتراع فكنّ يصوتن مثل أزواجهن. ولكن في هذه المرة كان الأمر مختلفاً؛ فقد صوتت النساء لأجل أطفالهن والمستقبل. كانت انتخابات عام ٢٠٠٠ حاسمة بالنسبة إلينا جميعاً، إذ أننا بعد اثني عشر عاماً من البؤس كنا أخيراً جاهزات للتخلص من ميلوشيفيتش."

أندريا أرامباسيتش،

ناشطة في "منتدى جينا" الذي شارك مع منظمات نسائية أخرى بتنظيم حملة الانتخابات عام ٢٠٠٠.

المساواة بين الجنسين في السياسة

غالباً ما يكون من الصعب على النساء الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار في البنى السياسية الراسخة. وفي كثير من الأحيان يكون التباطؤ في المؤسسات القائمة شديداً لدرجة تدفع النساء إلى الاستسلام. تكمن قوة عملية السلام في كونها فرصة للتغيير على مختلف المستويات. وعند إعادة بناء مجتمع متضرر من النزاعات، تكون هناك إمكانيات لإعادة النظر في الحقائق القديمة. إلا أن الوعي، بأن المساواة بين الجنسين عامل هام للسلام والديمقراطية، لا يتأتى هكذا "من تلقاء ذاته" في البلدان التي مزقتها النزاعات. وهنا تكون أمام المنظمات الدولية فرصة فريدة للتأثير على التطورات من خلال إبراز النساء ذوات الكفاءات. كما أنه من واجب المنظمات الدولية نفسها أن تعيد النظر في بنيتها، بحيث تشمل خططاً شاملة للمساواة بين الجنسين وتزيد من عدد النساء في المناصب العالية لكي يصبحن مثلاً يحتذى به.

رواندا

إحدى النتائج الشائعة للحروب هي زيادة عدد العائلات التي تعيّلها النساء زيادة كبيرة. وهذا ما حدث مثلاً في رواندا بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، فمع ازدياد عدد العائلات "النسائية" ظهر أن فقدان النساء لِحق التملك بات مشكلة واضحة. لم يكن للنساء حق في تملك الأراضي التي يحرثونها ويعيشون فيها. وكان على حكومة رواندا أن تجد حلاً لهذه المشكلة؛ فأسست وحدة برلمانية للمساواة بين الجنسين بالتعاون مع منتدى النساء البرلمانيات وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

أنيطت بهذه الوحدة مهمة مراجعة القوانين التي تميز النساء مع تقديم اقتراحات لتعديلها. نتج عن ذلك قانون جديد حول حق النساء في التملك أثبت حقهن في أن يرثن أزواجهن أو أقاربهن الذكور. ويعتبر القانون نجاحاً - على الورق - بالنسبة إلى حقوق النساء في رواندا، ولكن لم يكن له تطبيق فعلي، كما في كثير من الحالات المشابهة. وتؤكد الناشطات الروانديات على أنه لكي يمكن تطبيق القانون على أرض الواقع فلا بد من القيام بحملة إعلامية شاملة للتعريف بحقوق النساء^٣. ويوضح مثال رواندا أهمية القيام بإجراءات عبر مختلف القنوات، وعلى كافة المستويات، لتحقيق النتائج المرجوة.

تيمور الشرقية

تعتبر التطورات التي حدثت في تيمور الشرقية بعد الاستقلال عام ١٩٩٩ مثلاً آخر على كيفية تمكّن النساء من تغيير واقعهن في السلطة واكتساب نفوذ أكبر على المستوى الوطني أثناء عملية السلام. عندما نالت البلاد استقلالها بدأت المنظمات النسائية، التي نمت بقوة أثناء الحرب الأهلية، بحملة مكثفة كي تُشرك النساء في إعادة بناء الأمة الجديدة. وكانت اللحظة الحاسمة عندما أُرِدُن أن يكون الدستور الجديد قائماً على أساس من المساواة بين الجنسين.

تكلل ضغط النساء بالنجاح، وأضيفت إلى الدستور الجديد عدة فقرات تنص على تساوي حقوق الرجال والنساء. أما فيما يتعلق بنظام الرخصة في البرلمان (ومطالبة النساء بنسبة لا تقل عن ٢٠%)، فلم تكلل مساعي المنظمات النسائية بنفس النجاح. إلا أن نتيجة الانتخابات الأولى لم تكن بعيدة عن ذلك المطلب وبلغت ٢٧%. كما أن الحكومة الأولى ضمت عدداً من النساء في مواقع رفيعة المستوى، كوزيرة العدل ووزيرة المالية. وجاء تعيين مستشار خاص لرئيس الوزراء في قضايا المساواة بين الجنسين ليضيف نجاحاً آخر.

هناك عدة تفسيرات للنجاح في تيمور الشرقية؛ فقد كانت النساء مشاركات فاعلات في عملية التحرير بأكملها، وكان لهن وضع قوي في المجتمع أثناء المرحلة الحاسمة التي تم فيها وضع أسس دولة تيمور الشرقية الجديدة. وكانت الإعلانات الدولية - كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج العمل الصادر عن مؤتمر المرأة في بكين - تشكل أساساً هامة تعتمد عليها الحركة النسائية. وفي يونيو / حزيران ٢٠٠٠ تبنى مؤتمر النساء الأول في تيمور الشرقية خطة عمل خاصة به، سميت: منهاج تيمور الشرقية (لوروساي).

قامت المنظمات الدولية كذلك بجهود كثيرة لجذب الانتباه إلى وضع المرأة في تيمور الشرقية، حيث وقّعت ١٢٥ منظمة نسائية من كافة أرجاء العالم على عريضة تطالب فيها بإنشاء محكمة للتحقيق بأعمال العنف الجنسي التي ارتكبت بحق النساء أثناء النزاع^{١٨}.

البوسنة والهرسك

لم تنل قضية المساواة بين الجنسين قسطاً من الاهتمام في اتفاقية السلام في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٥^{١٩} ولكن بفضل الضغوط التي مارستها الحكومة الفنلندية والدعم الذي قدمته، أقيمت في العام ٢٠٠١ مراكز للمساواة بين الجنسين في كياني الدولة: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. وتقوم هذه المراكز بدور مكاتب أمناء المظالم الذين تُعهد إليهم مهمة الإشراف على المساواة بين الجنسين في السياسة والإدارات العامة. وتدفع الحكومة البوسنية تكاليف مباني المراكز، أما أنشطتها فلا تزال تُموّل بمساعدات فنلندية. عندما افتتحت هذه المراكز المتطابقة في هيكلها، كانت تشكل معاً أول سلطة توجد في كلا كياني البوسنة والهرسك وبإشراف إدارة واحدة.

إن أحد أهم المهام التي تقوم بها المراكز هي تثقيف الناس المسؤولين عن مواضيع المساواة بين الجنسين على كل المستويات في الإدارة العامة. حتى القضاة ورجال الشرطة حضروا دورات حول المساواة بين الجنسين، كي يتمكنوا من نقل ما تعلموه ضمن مجال عملهم. والهدف هو تأسيس تعاون مع المجتمع المدني، ولكن ذلك لا يزال صعباً حتى الآن. والسبب هو أن المنظمات البوسنية لديها - لأسباب تاريخية - شكوك متأصلة تجاه مبادرات السلطة.

كوسوفو

في كوسوفو أنشأت كل البلديات، البالغ عددها ٢٣، مكاتب للمساواة بين الجنسين. وقد افتتحت وحدة المساواة بين الجنسين، التابعة لبعثة إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو، هذه

المكاتب بهدف إدماج منظور المساواة بين الجنسين في كافة نشاطات البلدية. تقوم هذه المكاتب بدور المنسق لقضايا المساواة، كما أنها تراقب تشريعات البلدية وتضع المبادئ التوجيهية وتعمل على إجراء التقييمات.

إن الهدف هو أن تتعاون هذه المكاتب مع المنظمات المحلية، التي أعطيت دوراً استشارياً. وفي بلدية "غيبلان" اختار مكتب المساواة بين الجنسين أن يتعاون مع منظمة "ليريا" النسائية؛ فإذا خططت البلدية لشق طريق مثلاً، فإن مكتب المساواة بين الجنسين يقوم بفحص المشروع والاستماع إلى آراء منظمة "ليريا" التي تشير إلى ميزات ومساوئ هذا المشروع بالنسبة للنساء المحليات. لا يزال العمل في بداياته، ويبقى أن نرى كيف سيتطور التعاون بين مكاتب المساواة بين الجنسين والمنظمات التطوعية.

تبنت كوسوفو مؤخراً خطة عمل وطنية من أجل المساواة بين الجنسين. وهي تستند إلى منهاج العمل الذي تبناه كل من مؤتمر المرأة في بكين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أعدت هذه الخطة مجموعة من النساء من مختلف قطاعات المجتمع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وتتضمن الخطة ١٣ هدفاً استراتيجياً ستطبق خلال فترة خمس سنوات، بما في ذلك تقديم دعم خاص للنساء السياسيات وتطبيق نظام الحصص لتصبح نسبة النساء ٣٠٪ في كل هيئات اتخاذ القرار.

بعد النزاع في كوسوفو وقصف صربيا عام ١٩٩٩، تم وضع ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والديمقراطية في المنطقة. وخشية إهمال منظور المساواة بين الجنسين، قامت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك - بالاشتراك مع شبكة من المنظمات النسائية - باتخاذ المبادرة لإصدار عريضة تطالب بإدخال منظور المساواة بين الجنسين في الميثاق. وقامت ١٥٠ منظمة نسائية من ١٠ دول في المنطقة بكتابة عريضة مشتركة تطالب بمشاركة النساء في وضع الميثاق.

أعطى العمل ثماره وأدى إلى تشكيل فرقة العمل المعنية بقضايا نوع الجنس ضمن ميثاق الاستقرار. وكانت مهمتها الرئيسية تنظيم برامج تدريبية للنساء الناشطات في الأحزاب السياسية، فقد بدأت مثلاً بمشروع يضم نساءاً برلمانيات من البوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود لمناقشة القضايا الهامة ووضع استراتيجيات مشتركة. ومنذ عام ٢٠٠٠ يتضمن ميثاق الاستقرار فرقة عمل معنية بمكافحة الاتجار بالبشر.

عملية المصالحة والتدابير الوقائية

يجب أن تجري عملية إعادة البناء بعد الحرب على عدة مستويات مختلفة. وربما يكون العمل على المصالحة هو أصعب أجزاء هذه العملية، لما ينطوي عليه من مشاعر. وتخلّف الحرب وراءها أناساً مصدومين؛ والنساء بشكل خاص يشكلن المجموعة الأكثر عرضة للخطر. ولأنهن نساء، فإنهن عرضة للعنف الجنسي.

يحتاج ضحايا الحرب - من النساء والرجال على حد سواء - للاستشفاء من الصدمة التي أصابتهن، وللحصول على فرصة لرد اعتبارهم وتحقيق العدالة ليتمكنوا من متابعة حياتهم. وفيما يتعلق بالاستشفاء من الصدمة، فإن النساء هن الأقدر غالباً على طلب العون ليساعدن أنفسهن؛ إذ أنهن ينظمن أنفسهن في مجموعات ويتشاركن في الحديث عن ما واجهتهن من صدمات. كما أنهن يفتحن مراكز للنساء ويخلقن بيئة آمنة ليتمكن من حل مشاكلهن معاً، ويتلقين أحياناً مساعدات دولية لذلك الغرض.

تظهر الخبرات من البوسنة والهرسك بأن النساء اللواتي يتلقين مساعدة في مجموعات معالجة الصدمات يتأقلمن بشكل أفضل من غيرهن. يثبت تقرير مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" بعنوان "لا تنتهي الحرب مع الرضاة الأخيرة" - الذي يستند على مقابلات مع نساء بوسنيات بعد الحرب بخمس سنوات - بأن النساء اللاتي تم الاعتناء بهن في مراكز النساء يعانين أقل بكثير من الإجهاد اللاحق للصدمة - كالأرق والكآبة والشعور بالذنب - مقارنة مع أولئك اللاتي لم يتلقين أي مساعدة^{٣٦}.

المحاكم ومنابر القضاء

أصبح من المعتاد في السنوات الأخيرة إنشاء المحاكم الخاصة أو منابر القضاء أو لجان تقصي الحقائق بعد انتهاء الحروب، لتقوم بالتحقيق في جرائم الحرب. ويقوم بعض هذه الجهات القضائية بالتحقيق أيضاً في قضايا العنف ضد النساء، لكن النساء لا يجرؤن دوماً على الإدلاء بشهادتهن؛ وذلك لعدة أسباب، منها فقدان الحماية فيما بعد. وإذا لم يتم التحقيق في جرائم العنف الجنسي، بما يعنيه ذلك من عواقب، فإن جراح المجتمع بعد الحرب ستزداد عمقاً.

أحد الأمثلة المثيرة للاهتمام هي ما يسمى "عملية غاكاكا" في رواندا؛ حيث حوّلت حكومة رواندا أكثر من مئة ألف قضية اعتداء، ارتكبت أثناء الإبادة الجماعية، إلى المحاكم التقليدية التي تدعى محاكم غاكاكا. ولا يحق لهذه المحاكم أن تتناول إلا "الجرائم الخفيفة"، كالعنف وتخريب الممتلكات، كما لا يمكنها أن تصدر أحكاماً بالسجن. وتم كذلك تحويل جرائم العنف ضد النساء المرتكبة أثناء الإبادة الجماعية إلى هذه المحاكم، الأمر الذي أثار انتقادات شديدة، وعلى الأخص من النساء. ولكن بفضل اهتمام بعض النساء السياسيات أعيد النظر في هذه الجرائم، وهي الآن مدرجة مع الجرائم الشنيعة التي يُنظر بها أمام المحاكم العادية^{٣٧}.

لا يمكن التناهي بكافة الجرائم داخل الحدود الوطنية، لذلك يجب على المجتمع المدني أن يتدخل أحياناً ويرفع العملية إلى مستوى آخر. وبعد الحروب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا أقيمت محكمتان دوليتان خاصتان: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لم يكن هناك اهتمام بالعنف ضد النساء لفترة طويلة من الزمن، حتى أن منابر القضاء والمحكمة الدولية كانت تتجاهلها. ولم يحدث إلا في السنوات الأخيرة أن اعتبرت الحصانة من العقوبة على هذه الجرائم مدعاة لتقليل فرص بناء مجتمع مستقل ومسالم. وإذا ترك العنف ضد النساء بدون عقاب فهذا يعني إضفاء الشرعية على الاستمرار بممارسة العنف. ولا يكفي أن نجد مرتكبي الجرائم ضد النساء ومعاقبتهم، بل يجب أيضاً إنشاء نظام قضائي سليم ينطبق على الجميع ويقلل من مخاطر عودة النزاعات.

مع نشوب الحروب في البلقان خلال التسعينات، بدأت بشكل جدي مناقشة الاغتصاب بوصفه سلاحاً يستخدم في الحرب. ومنذ السنة الأولى للحرب البوسنية عام ١٩٩٢، كانت هناك تقارير تفيد بارتكاب الاغتصابات على نحو ممنهج. وكانت المعلومات ترد بالدرجة الأولى من مجموعات نسائية قامت بجمعها وتوثيق ما حدث.

عندما شكلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٣، لم يكن هناك تعريف حقيقي للاغتصاب كجريمة بموجب القانون الدولي. وعندما قامت إحدى قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي إليزابيت أوديو-بينيتو، لأول مرة بطرح موضوع تعريف العنف الجنسي على أنه جريمة، قوبلت بمعارضة شديدة من زملائها. ولكن عندما بدأت المحكمة أخيراً، بضغط من الحركة النسائية، بالتحقيق بالجرائم الجنسية ضد النساء تبين وجود حاجة ملحة جداً للقيام بذلك. وبدأت البلاغات ترد على نحو متزايد، وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول حكم اعتبرت فيه العنف الجنسي جريمة.

تعتبر القاضية "نافانتيه بيلاي" رائدة في تعريف الاغتصاب بموجب القانون الدولي؛ فقد نجحت في جعل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعتبر الاغتصاب بمثابة جريمة بحق الإنسانية. والقضية المعروفة في هذا السياق هي قضية جان-بول أكايسو، المحافظ السابق لمدينة تابا في رواندا، حيث حوكم عام ١٩٩٨ لارتكابه جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية، نظراً لأنه سمح بارتكاب الجرائم والتعذيب والعنف الجنسي خلال فترة الإبادة الجماعية. في البداية لم تكن القضية تتضمن اتهامات بجرائم جنسية، ولكن بفضل الضغوط التي مارستها القاضية "نافانتيه بيلاي" تم إدراج الاغتصاب كشكل من الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية. وتم تعديل الأطر القانونية لمحكمة رواندا، وأدخل تعريف الاغتصاب في الحكم الصادر بحق أكايسو. ويستخدم هذا التعريف اليوم في قضايا الاغتصاب على المستوى الدولي.

جاء إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٢ ليكون بمثابة خطوة عظيمة نحو الأمم. وبفضل الضغط المكثف الذي مارسه المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات، تم تعريف العنف الجنسي في قوانين المحكمة على أنه عمل إجرامي. يُعرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، والبغاء أو الحمل أو التعقيم القسري، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

بسبب الضغوط التي مارستها الحركة النسائية فقد أصبح الآن عدد القضاة النساء في المحكمة الجنائية الدولية أكبر مما هو موجود عادة في الهيئات القضائية الدولية. ويشترط نظام روما الأساسي تمثيلاً عادلاً للرجال والنساء بين قضاة المحكمة الجنائية الدولية^{٣٣}. ومن بين ١٨ قاضياً يوجد اليوم ٧ قضاة نساء، أي ما يعادل ٤٠٪ تقريباً - مقارنة مع نسبة ١٣٪ في المحاكم ومنابر القضاء الدولية السابقة.^{٣٤}

إن تعريف العنف الجنسي كجريمة بموجب القانون الدولي هو بالطبع نجاح باهر، ولكن من الضروري ألا يتوقف التقدم عند التعريف القانوني فقط. بل يجب أن يتبع ذلك توفير آلية فاعلة لحماية ودعم النساء اللواتي يُستدعين إلى المحاكم ومنابر القضاء للإدلاء بشهادتهن. وقد يتضمن ذلك إجراء فحوصات نسائية أو فحوصات لمرض الإيدز/ نقص المناعة، أو تقديم الدعم النفسي على شكل معالجة من الصدمة. وينبغي أن يعرض هذا الدعم منذ الاتصال الأول مع المحققين، وأن يستمر حسب الحاجة إلى ما بعد عودة النساء إلى بيوتهن بعد الإدلاء بشهادتهن. ويجب تقديم الحماية للشهود وفق نفس الأسس.

المحكمة الجنائية الدولية

سلاح ضد

العنف الجنسي

◀ تقول غابرييلا ميشكوفسكي، التي عملت لعدة سنوات مع النساء اللواتي تعرضن للاعتداءات أثناء الحروب والنزاعات: "إنه لأمر ثوري حقاً أن يتم تعريف العنف الجنسي كجريمة حرب". وهي تشير إلى أن: "هذا النوع من العنف كان يحدث دوماً أثناء الحروب، ولكن قوانين الطبيعة لا تنص على أنه يجب أن تتعرض المرأة للمعاملة المهينة في زمن الحرب". وتضيف: "بإمكان القادة العسكريين والحكومات أن يوقفوا العنف الجنسي إذا هم أرادوا، وهناك أمثلة على ذلك. فحينما لا يتناسب العنف ضد النساء والأطفال مع استراتيجيتهم العسكرية، فإن قادة الجيش والسياسيين يوقفونه".

توضح غابرييلا ميشكوفسكي: "يُمارس العنف الجنسي تنفيذاً للأوامر، كما أنه يمارس هكذا تلقائياً". ويكتسب العنف الجنسي شرعيته من القيم السائدة زمن السلم. وإن نجاح المجتمع الدولي واتفاقه على تعريف العنف ضد النساء كجريمة حرب يُعتبر خطوة عظيمة نحو الأمام".

تؤكد الاتفاقية الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية على أن أعمال العنف ضد النساء - الاغتصاب والاسترقاق الجنسي، والبيغاء أو الحمل أو التعقيم القسري في زمن الحرب - هي أعمال إجرامية. وتضمنت الاتفاقية أيضاً حماية الشهود للرجال والنساء معاً. وهناك وحدة خاصة لضمان ذلك، وهي تسمى "قسم حماية الشهود ومشاركة الضحايا". كما تطالب الاتفاقية بوجود توزيع عادل بين الرجال والنساء في صفوف القضاة، وأن تكون لديهم خبرة في القضايا الخاصة، كالعنف ضد النساء.

إن السبب وراء النجاح العظيم لحقوق المرأة في المحكمة الجنائية الدولية هو الضغوط الشديدة من حركات النساء والسلام. وكانت شبكة "اللجنة النسائية من أجل العدالة بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية" من بين الذين لعبوا دوراً هاماً في ذلك. وتعتبر غابرييلا ميشكوفسكي عن سعادتها بما تم تحقيقه من إنجازات، وتأمل بأن يكون لها تأثير في التوسع أكثر:

"إن بإمكان المحكمة الجنائية الدولية أن تصبح سلاحاً قوياً جداً! وبإمكانها أن تجعل الاغتصاب واحدة من أبشع جرائم الحرب، وأن تسهم أيضاً برؤية جديدة للاغتصاب تتدخل كل النظام القضائي. ولكن يجب علينا أيضاً أن نغيّر صورة الاغتصاب في القوانين الوطنية وفي التعليم الذي يتلقاه العسكريون وعمال الإغاثة الدوليون".

"إن قيام المحكمة الجنائية الدولية بتعريف الاغتصاب على أنه جريمة حرب سيساعد النساء في العديد من الدول على تعديل قوانين الاغتصاب الوطنية التمييزية. وبإمكانهن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وممارسة الضغط على الحكومات كي تلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها".

غابرييلا ميشكوفسكي، موظفة سابقة في المنظمة الألمانية "ميدىكا مونديال"، التي أدارت مركزاً لمعالجة النساء من الصدمات في البوسنة والهرسك وأفغانستان وكوسوفو وغيرها.

الحاجة إلى قواعد سلوكية

يشكل الفقر والمشاكل الاجتماعية التي تسببها النزاعات تربة خصبة للاتجار بالبشر الذي يضرّ بالنساء والأطفال بالدرجة الأولى، ولكن الاتجار بالبشر والبغاء في أعقاب الحرب أكبر من أن يكون مشكلة محلية. وفي أغلب الأحيان تكون المنظمات الدولية المدنية والعسكرية العاملة في المنطقة هي التي تطلب خدمات البغاء. وهناك خطر كبير في أن تترسخ ثقافة البغاء التي تظهر جراء تواجد الفاعلين الدوليين وتصبح دائمة. وهذا ما حدث في البوسنة والهرسك مثلاً؛ حيث أصبحت زيارة الرجال المحليين إلى بيوت الدعارة أمراً مقبولاً اليوم، على عكس ما كان عليه الأمر في السابق.

أصبحت العلاقة بين الدعارة والاتجار بالبشر أمراً معروفاً اليوم. والكثير من النساء والأطفال الذين يتعرضون للاتجار بهم يُجبرون على الدعارة بعد تقديم وعود كاذبة بالحصول على أعمال عادية. ولذلك فمن المرجح أن أولئك الذين يشترون الجنس يساهمون بدعم الجريمة المنظمة، وبذلك يعيقون بناء المجتمع الديمقراطي.

إن الشخص الذي يعمل في الخارج، لصالح منظمة أو شركة ما، يتمتع بوضع فريد، وخاصة في البلدان الفقيرة والمتأثرة بالنزاعات. وكثيراً ما يتم إساءة استخدام هذه السلطة وانتهاك حقوق الآخرين وكرامتهم. وللتعامل مع هذه المشكلة يجب القيام بتغيير شامل في المواقف. وإن إيجاد قواعد سلوكية وأنظمة تحدد طريقة تصرف العاملين في الخارج هو أحد الطرق التي تضمن فيها المنظمات والشركات والسلطات والمؤسسات بأنها تسهم في مكافحة الاتجار بالبشر والدعارة.

وضعت مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" قائمة من التوصيات المتعلقة بالقواعد السلوكية^{٣٥}. وتركز هذه القائمة على منع زيارة بيوت الدعارة وشراء الجنس، وعلى القواعد المتعلقة بإنشاء علاقات مع العاملين أو السكان المحليين. وتتضمن التوصيات أيضاً سرداً لعواقب انتهاك القواعد السلوكية، وتنص على أن أرباب العمل يتحملون مسؤولية تبيخ وتعليم كوادهم بالقواعد المعمول بها، قبل تسلمهم العمل في الخارج. إن الضغط الذي يمارسه العاملون الآخرون في نفس المجموعة، إضافة إلى الثقافات السائدة داخل الشركات والمنظمات، تعتبر مواضيع هامة يجب أن تُناقش.

الخاتمة

لدينا رؤية لعالم أفضل يقوم على أساس من المساواة بين الجنسين والعدل، عالم يعيش فيه الرجال والنساء جنباً إلى جنب، ويتشاركون فيه المسؤولية، ويحاولون حل النزاعات بطريقة سلمية. بالتأكيد يبدو هذا الأمر طوباوياً، ولكننا إن لم نسمح لأنفسنا أن نحلم فإن العالم لن يتغير أبداً. دعونا نطلق العنان لمخيلتنا: كيف سيبدو العالم الأفضل؟ كيف سيبدو العالم لو أن رغبات وخبرات واحتياجات الرجال والنساء تحظى بنفس الاهتمام؟ إن مجرد التخيل أمر صعب. إننا مقتنعون بأن عالماً تسوده المساواة بين الجنسين سيكون عالماً مسالماً أكثر، ولن تكون فيه للصورة المرسومة عن العدو نفس الأهمية. ولو أتاحت الفرصة للرجال والنساء معاً أن يكونوا بشراً بالدرجة الأولى، بمعزل عن الأدوار الجنسانية النمطية التي تُفرض علينا في حياتنا، فإن التوترات التدميرية في المجتمع سوف تتلاشى.

تعكف مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna Till Kvinna" منذ عشر سنوات على دعم المنظمات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاعات. وفي كل مرة كنا نواجه نفس الأمر؛ بنى سلطوية غير سليمة تهمل كفاءة النساء وقدراتها باستمرار. وهذا لا ينطبق فقط على "الدول الأخرى"، تلك التي تتلقى المساعدات؛ بل على أنفسنا أيضاً وبنفس الدرجة، نحن الدول المانحة - هذا المجتمع الدولي الفخور. من الغريب أن نرى كيف تكون مساهماتنا رجعية، بل وخطيرة أحياناً، بالنسبة إلى أولئك الذين نقول إننا نريد تقديم المساعدة لهم.

إن اعتبار المساواة بين الجنسين اليوم على أنها أحد المكونات الهامة لكل الأعمال التنموية، سواء في مكافحة الفقر أو في معالجة النزاعات، هو نجاح باهر. ولقد رفعا الطموحات إلى مستوى عالٍ، على الأقل على الورق. وتوجد اليوم مساهمات عديدة تعمل حقا على تحسين الفرص أمام النساء والرجال معاً. والمشكلة هي أن هذه المساهمات لا تتعدى كونها جهوداً فردية.

بغية تحقيق التغيير الكبير فإن المطلوب هو أكثر من ذلك. يجب علينا أن نفكر على مستوى أكبر، وأن نضع كل مجهود فردي في سياقه، وأن نتعاون عبر الحدود، وأن نجرؤ على تبني رؤيتنا. هل نريد حقاً مجتمعاً تسوده المساواة بين الجنسين؟ هل نحن جادون في كل ما أصدرناه من إعلانات؟ علينا إذاً أن نشرع بالعمل بوعي أكبر بأهدافنا إن كنا نريد تحقيقها.

إذا أردنا أن نخصص مبالغ من الأموال لنقوم - كما في غواتيمالا مثلاً - بإعادة تأهيل الجنديّات الضدائيات، فلن يكفي أن نقوم بجهود تعليمية فردية. وعندما تعود هؤلاء النسوة إلى قراهن، فلن يجدن مكاناً لهن؛ لأن معارفهن المهنية الجديدة وخبراتهم من الحرب ستجعلهن يبدون شخصيات غريبة، وهذا ما قد يؤدي إلى نبذهن من مجتمع القرية. فإذا لم نساعد في الوقت نفسه على تغيير القيم السائدة في القرى، فمن الممكن أن تكون الجهود الأولى مضيعة للوقت كلياً.

ضع البعد الشمولي في الاعتبار دوماً. ولتكن تلك هي الوصية الأولى. ولو سُمح للمساواة بين الجنسين بالخروج من واقعها غير الآمن وأن تصبح جزءاً طبيعياً في كل الاستراتيجيات والأنشطة، لأمكن حينئذ تحقيق الكثير. وهذا الأمر مهم في عملية السلام بشكل خاص؛ فإذا نجحنا في ترسيخ مبادرات المساواة على مختلف المستويات في المجتمع لكان تأثيرها أكبر بكثير من تأثير العديد من المساهمات الفردية.

إن اتخاذ كل هذه الإجراءات مجتمعة سيوفر المناخ الجيد للقيام بتغيير فعلي. وعلينا أن نعمل بهذا الشكل كي نحقق أفضل النتائج المرجوة. وكم سيكون لهذه الجهود الفردية من قوة مؤثرة لو أنها وُضعت في سياق من المساواة بين الجنسين. وإذا ما تمكنا كذلك من إدراج النساء في كافة مراحل عملية السلام - أي مفاوضات السلام وإعادة البناء - فلن يكون إذاً هدفنا، في الوصول إلى عالم عادل تسوده المساواة بين الجنسين، حلمًا بعيد المنال.

١٠ وصايا لتحقيق سلام المساواة

- ١- ضع البعد الشمولي في الاعتبار دوماً.
- ٢- اهتم بالنساء والرجال معاً.
- ٣- ليس من المبكر أبداً أخذ احتياجات النساء بعين الاعتبار في حالة الحرب والنزاع.
- ٤- لا تعتبر أن المرأة المعرضة للخطر عاجزة.
- ٥- يجب حماية النساء وتمكينهن.
- ٦- اعتمد على الخبرات المحلية قدر الإمكان.
- ٧- قدّم الموارد للمنظمات النسائية المحلية التي لديها أفكار خاصة بها.
- ٨- اعتبر دوماً أن المنظمات النسائية تعمل ضمن شبكة جيدة في تواصلها.
- ٩- اعمل على تمكين النساء وتعليم الرجال.
- ١٠- هناك حاجة للمزيد من النساء كنماذج قيادية في المجتمع الدولي.

نموذج عن سلام المساواة

لكي نحقق مساواة بين الجنسين وسلاماً دائماً، فإن الأمر يتطلب جهوداً جديدة، وخاصة في مجال التنسيق، في المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات. ومهما كانت المساهمة الفردية جيدة، فلن تحقق التأثير المطلوب ما لم تنسجم مع الجهود الكلي لبناء السلام على كافة المستويات، وما لم تتبعها إجراءات تكميلية في حينها. إن البعد الشمولي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تنمية مستدامة.

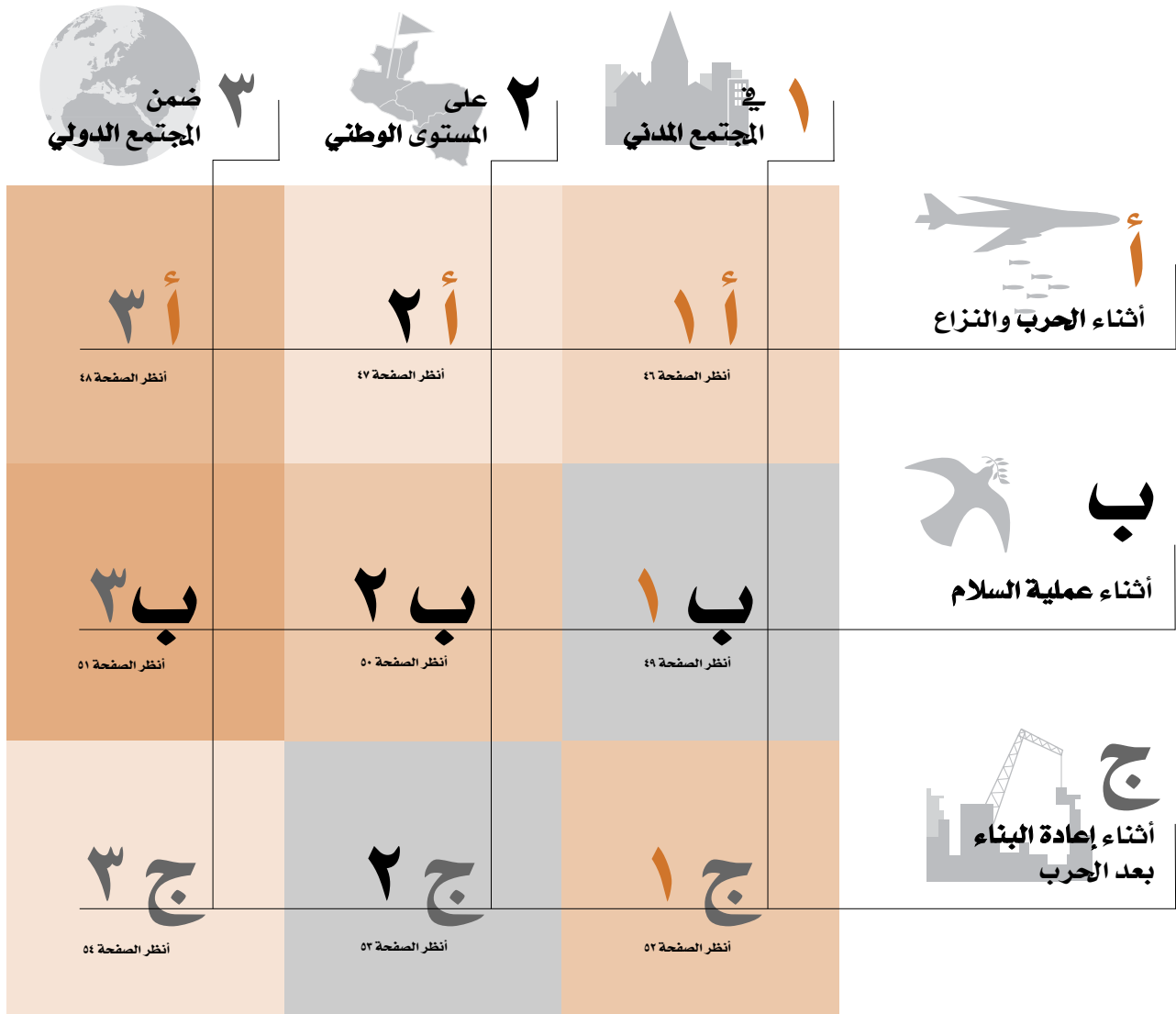
مثال: خلال فترة النزاع لا بد من تقديم الدعم والعلاج من الصدمة للنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والعنف المنزلي، ولكن ذلك لا يكفي؛ فلكي يتم تغيير مجتمع ما تغييراً فعلياً، لا بد من بذل الجهود في مختلف المستويات وبنفس الوقت وعلى مدى طويل. وخلال فترة إعادة البناء في مجتمع ما، فإن النساء المعرضات للخطر يجب أن يحصلن على مسكن آمن، في نفس الوقت الذي تُسنّ فيه القوانين التي تمنع العنف ضد النساء. وبعد سن القوانين الجديدة لا بد من تدريب أولئك الذين سيعملون على تطبيقها، كما يجب أن يكونوا على اتصال مع النساء المعنيات بهذا القانون. علاوة على ذلك، يجب أن تصبح مشكلة العنف - المحظور مناقشتها - موضع نقاش في المجتمع. يمكن لكل هذه الجهود مجتمعة أن تسهم في تحقيق تقدم ملحوظ.

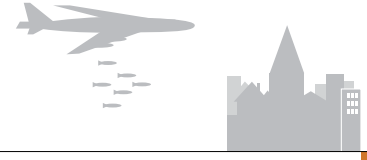
بهدف إلهام الفاعلين الدوليين في أعمال إعادة البناء ومعالجة النزاعات - وغير ذلك من أنشطة بناء السلام - فإن الصفحات التالية تقدم نموذجاً عن مشاركة النساء في مختلف مراحل عملية السلام ومستوياتها. يقدم النموذج توصيات عملية تعتمد على الجهود التي ذُكرت سابقاً. والهدف هو أن يكون هذا النموذج بمثابة أداة يستخدمها الفاعلون في المجتمع الدولي.

يقسم النموذج إلى ثلاث مراحل: أثناء الحرب والنزاع، وأثناء عملية السلام، وأثناء عملية إعادة البناء بعد الحرب. ويجري تحليل كل مرحلة على ثلاثة مستويات: في المجتمع المدني، وعلى المستوى السياسي الوطني، وضمن المجتمع الدولي. ولتوضيح مدى أهمية أن يجري العمل خلال كافة المراحل وعلى كافة المستويات في المجتمع، فقد تم تقسيم الجهود إلى تسع مجموعات. يوضح المستوى الذي يسمى هنا "المجتمع المدني" كيفية التعامل بشكل أفضل مع المنظمات المحلية والسكان المدنيين. ويصف "المستوى السياسي الوطني" الدعم المقدم للمؤسسات الوطنية والإقليمية في المجتمعات والدول. أما

المستوى الثالث "ضمن المجتمع الدولي" فيقدم اقتراحات تشمل إجراءات تهدف إلى زيادة المساواة بين الجنسين داخل بنية المنظمات الدولية وفي طرق عملها.

إن الهدف هو أن يتم التنسيق بين كافة الجهود، مما يعزز بعضها بعضاً، ولذلك تظهر بعض الاقتراحات في عدة مستويات وفي مختلف المراحل.





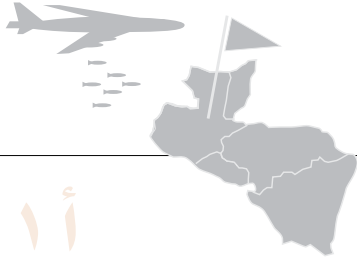
أثناء الحرب والنزاع

في المجتمع المدني

عندما يتم تقديم المساهمات في مرحلة مبكرة، منذ نشوب النزاع أو الحرب، فإنها تُسهّل عملية إعادة البناء المستقبلية وعملية المصالحة التي يجب أن تلي الحروب والنزاعات. يتألف المجتمع المدني من عدد من التحالفات، الرسمية وغير الرسمية، التي تقدم إمكانية فريدة لإيصال الدعم إلى أجزاء كبيرة من السكان. ولتمكين المرأة وزيادة المساواة بين الجنسين، ينبغي القيام بعدد من المساهمات الهامة في المجتمع المدني، سواء في مخيمات اللاجئين أو في المجتمع المتضرر من الحرب بشكل عام.

تذكّر ما يلي:

- اجمع المعلومات من المنظمات المحلية واعتن بها؛ فهذه المنظمات هي التي تعرف احتياجات المجتمع، ولديها أيضاً اقتراحات بما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به من إجراءات.
- اطلب النصيحة من المنظمات النسائية عن الطريقة المثلى لضمان إيصال الإعانات إلى النساء أيضاً، (كشحنات الطعام مثلاً).
- تعاون مع المنظمات النسائية المحلية حول كيفية إيصال المساعدات إلى النساء اللاتي يعشن في عزلة، خارج مخيمات اللاجئين وبعيداً عن المدن.
- قدّم الدعم كذلك إلى الجهود التي تقوم بها المنظمات النسائية، كالمراكز النسائية مثلاً وغيرها من أنشطة دعم النساء في مخيمات اللاجئين.
- تأكد من إيصال المعلومات السارية إلى المنظمات النسائية، مثل الوضع الأمني السائد. وتقوم هذه المنظمات بدورها بإيصال المعلومات إلى النساء الأفراد.
- قدّم الموارد إلى النساء، كي يتمكنّ مثلاً من إنشاء أماكن يلتقن فيها، سواء في المجتمع أو في مخيمات اللاجئين. كما يجب أيضاً توفير تسهيلات صحية منعزلة داخل مخيمات اللاجئين.
- اضمن أن يكون بإمكان النساء الحصول على الرعاية الصحية والطبية وعلى المعالجة من الصدمات.



أثناء الحرب والنزاع

على المستوى الوطني

يصبح تقديم المعونات أثناء النزاعات عملاً مستحيلاً، وفي الأحوال الطبيعية تقع هذه المسؤولية على عاتق السياسيين المحليين. وتؤدي التناقضات في المجتمع والمؤسسات غير المستقرة إلى تأخير تنفيذ الإجراءات لسنوات عديدة. وهنا تكون أمام المنظمات الدولية فرصة للتأثير على أصحاب القرار المحليين، بحيث يمكن توجيه التطور باتجاه الديمقراطية والمساواة بين الجنسين بعد النزاع.

تذكر ما يلي:

- قم بتسهيل الاتصال بين السياسيين والموظفين من جهة والمنظمات النسائية من جهة أخرى، لأن ذلك يؤدي إلى تحسين تدفق المعلومات المتعلقة بالوضع داخل المجتمع.
- شجّع على إيصال المعلومات "البديلة"، غير تلك المتعلقة بالدعاية السياسية، إلى السكان.
- ساهم في زيادة عدد النساء المشاركات في هيئات اتخاذ القرار؛ فهذا يضع الأساس لمشاركة النساء بشكل طبيعي في عملية السلام.
- اعمل على تطوير الاستراتيجيات بقدر الإمكان، لضمان أن المعلومات الصادرة عن البلديات والمؤسسات تصل أيضاً إلى النساء.
- قم بنشر المعرفة، عن تأثير الصدمة على النساء والرجال، بين الموظفين والسياسيين وعامة الشعب.



أثناء الحرب والنزاع

ضمن المجتمع الدولي

أ ٣

تلعب المنظمات الدولية دوراً حاسماً أثناء النزاع؛ فالمجتمع الدولي يشارك في أعمال الوساطة والتحصير لمفاوضات السلام والمساعدات الإنسانية وغير ذلك. ونظراً إلى ما تتمتع به هذه المنظمات من موقع مركزي، فإنه من المهم القيام بتحليل يساعد على معرفة الطريقة التي يمكن بها للنساء - كما ينبغي عليهن - أن يشاركن بهذا العمل. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق في ذلك من ضرورة أن تُعهد المهمات إلى النساء والرجال بالتساوي، كمهمة موفد الأمم المتحدة الخاص والمفاوضين، ضمن مهمات السلام المدنية والعسكرية وغيرها من المهمات التي تشارك فيها المنظمات الدولية. ولضمان أن الدعم يوزع بعدل بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، فيلزم أن تقوم المنظمات الدولية بتحليل كل حالة انطلاقاً من منظور المساواة بين الجنسين.

تذكر ما يلي:

- خطط لتوزيع المعونات وفق استراتيجيات تتعمد إيصالها إلى النساء. وعلى سبيل المثال، يجب أن يجري التخطيط لتوزيع شحنات الطعام بحيث تصل إلى النساء، وبالتالي لكل العائلات. وينبغي كذلك تلبية احتياجات النساء عند تجهيز شحنات الإعانة، بحيث تشمل المواد الصحية مثلاً (كالفوط الصحية، إلخ).
- استمع للمنظمات المحلية، لأن لديها معرفة خاصة باحتياجات المجتمع المدني.
- اضمن وجود كوادر نسائية في مخيمات اللاجئين وعند توزيع المساعدات؛ فهذا يسهم إلى حد كبير في جعل النساء يتجرأن على اللجوء إلى المنظمات لتلقي الدعم والنصح والمساعدة. ويجب أن يكون كل العاملين في مخيمات اللاجئين متدربين على أهمية التعامل مع النساء والأطفال باحترام، مع التركيز على أمنهم.
- اعمل على تحقيق الهدف الرامي إلى توزيع كل المهمات الدولية بشكل عادل بين الجنسين.
- عيّن نساءً في مراكز اتخاذ القرار داخل المجتمع الدولي؛ فالنساء في المناصب الرفيعة يمثلن نماذج قيادية هامة.
- قم بتثقيف ممثلي المجتمع الدولي عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، وغير ذلك من الوثائق الأخرى ذات الصلة.
- قم بتدريب كل العاملين، قبل السفر في مهمات أو التعيين في الخارج، على أهمية التعامل مع السكان المدنيين باحترام، في المناطق المتضررة من الحروب.
- ضع قواعد سلوكية لكل العاملين.
- ضع قائمة بأسماء النساء الناشطات، كتحصير لعملية السلام القادمة.



أثناء عملية السلام

في المجتمع المدني

يصبح تقديم المعونات أثناء النزاعات عملاً مستحيلاً، وفي الأحوال الطبيعية تقع هذه المسؤولية على عاتق السياسيين المحليين. وتؤدي التناقضات في المجتمع والمؤسسات غير المستقرة إلى تأخير تنفيذ الإجراءات لسنوات عديدة. وهنا تكون أمام المنظمات الدولية فرصة للتأثير على أصحاب القرار المحليين، بحيث يمكن توجيه التطور باتجاه الديمقراطية والمساواة بين الجنسين بعد النزاع.

تذكّر ما يلي:

- قم بدعوة ممثلات عن المنظمات النسائية إلى مفاوضات السلام، وأعطهن صفة تمكّنهن من المشاركة في اتخاذ القرار. وذلك لأن المنظمات النسائية قادرة على تقديم معلومات قيمة حول احتياجات المجتمع المدني، وعلى اقتراح حلول مستدامة للمشاكل.
- اضمن إيصال المعلومات المتعلقة بعملية السلام إلى السكان المدنيين. ومن المهم على نحو خاص أن تصل المعلومات إلى اللاجئيين، لأن ذلك يخفف من قلقهم تجاه المستقبل.
- زود المنظمات النسائية والفاعلين الآخرين في المجتمع المدني بالوسائل والإمكانيات اللازمة لتجميع المعلومات والشهادات المتعلقة بجرائم الحرب.
- قدّم إلى السكان المدنيين العلاج من الصدمات، وتذكّر أن صدمة الحرب تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء القتال.
- تعاون مع المنظمات النسائية المحلية؛ لأنها تقدم معلومات جيدة حول كيفية إيصال المساعدات إلى النساء اللاتي يعشن في عزلة، خارج مخيمات اللاجئين وبعيداً عن المدن.

أثناء عملية السلام

على المستوى الوطني

لكي تسفر مفاوضات السلام عن اتفاقية تكون أساساً لسلام دائم، فيجب أن يشارك كل من النساء والرجال من مختلف شرائح المجتمع ومن مختلف الخلفيات والكفاءات. وتشكل النساء السياسيات والموظفات في مناصب عالية فئة يمكنها أن تساهم بخبرات معينة. ولكن لا تكفي مشاركة نساء أفراد فحسب، بل يجب أن يتخلل منظور المساواة بين الجنسين كل المفاوضات والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية. وإن المجتمع الدولي، الذي غالباً ما يلعب دوراً قيادياً أثناء مفاوضات السلام، يتحمل مسؤولية خاصة في جعل المساواة بين الجنسين عاملاً هاماً في عملية السلام.

تذكر ما يلي:

- تأكد من ضم النساء الناشطات، سواء السياسيات أم الممثلات عن المجتمع المدني، في عملية السلام منذ بدايتها، لصياغة السلام وجدول الأعمال السياسي. وقد تؤدي خبرات النساء إلى إجراء تغييرات جذرية في جدول الأعمال، بعد أن كان ينظر إليه على أنه جدول أعمال جاهز.
- تأكد من أن حقوق النساء، وحقوق الإنسان عموماً، منصوص عليها في الوثائق المستخدمة لوضع جدول الأعمال لعملية إعادة البناء. يجب أن تؤخذ الوثائق الدولية بعين الاعتبار، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، أثناء المفاوضات لتصبح أيضاً جزءاً من اتفاقية السلام.
- اعمل على وضع استراتيجية واضحة لإيصال مضمون اتفاقية السلام إلى السكان المدنيين.



أثناء عملية السلام

ضمن المجتمع الدولي

يلعب المجتمع الدولي دوراً هاماً في ضمان استمرار مفاوضات السلام. وفي أغلب الأحيان لا تُعطى مشاركة النساء الأولوية في المفاوضات، كما أن خبراتهن نادراً ما تُستخدم، على الرغم من أن العديد من الوثائق الدولية تنصّ على حق النساء في المشاركة وعلى وجوب مشاركتهن.

تذكّر ما يلي:

- طوّر استراتيجيات لضمان مشاركة منظمات من المجتمع المدني، ولضمان حضور النساء السياسيات الناشطات أثناء المفاوضات.
- أوجد الإمكانيات اللازمة لمشاركة النساء في المفاوضات. ومن المهم بشكل خاص أن تعلم النساء بحقوقهن وأن تنتهياً لهن الظروف للمطالبة بها. وعلى الصعيد الآخر، يجب تثقيف الرجال بأهمية منظور المساواة بين الجنسين.
- تأكد من وجود وظيفة تنسيقية بحيث يمكن للمنظمات المحلية أن تستلم معلومات عن عملية السلام الجارية، وأن تتاح لها إمكانية طرح المطالب وتقديم المعلومات.
- طوّر استراتيجيات لإعادة البناء على أساس من المساواة بين الجنسين.
- اعمل على إيصال مضمون إتفاقيات السلام إلى السكان المدنيين.
- عيّن ممثلاً عن المجتمع الدولي مدركاً لأمر المساواة بين الجنسين تكون مهمته ضمان أن يتخلل منظور المساواة كامل عملية السلام.
- اعمل على تحقيق الهدف الرامي إلى توزيع كل المهام الدولية بشكل عادل بين الجنسين.
- عيّن نساءً في مراكز اتخاذ القرار داخل المجتمع الدولي؛ فالنساء في المناصب الرفيعة يمثلن نماذج قيادية هامة.
- قم بتثقيف ممثلي المجتمع الدولي عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، وغير ذلك من الوثائق الأخرى ذات الصلة.
- قم بتدريب كل العاملين، قبل السفر في مهمات أو التعيين في الخارج، على أهمية التعامل مع السكان المدنيين باحترام، في المناطق المتضررة من الحروب.
- ضع قواعد سلوكية لكل العاملين.



في المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني، حيث توجد المنظمات النسائية، دوراً مركزياً في عملية إعادة البناء بعد الحرب؛ إذ أن المنظمات التي كانت موجودة سابقاً، أو تلك التي نشأت أثناء النزاع، أصبحت لديها كميات ضخمة من المعلومات والمعارف الهامة المتعلقة بأوضاع المجتمع. لذلك فمن المهم أن يدرك الفاعلون الدوليون الإمكانيات الموجودة لدى الفاعلين في المجتمع المدني.

تذكر ما يلي:

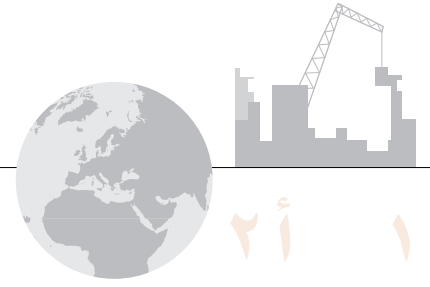
- خصّص الموارد اللازمة لتمكين النساء من تنظيم أنفسهن دون سيطرة المجتمع الدولي.
- تأكد من أن الدعم يذهب أولاً للمبادرات المحلية. ومن ثم ينبغي على المنظمات الدولية أن تقوم بنفسها بتفعيل المجهودات على المستوى المحلي.
- خصّص الموارد اللازمة لمنح النساء فرصة المشاركة في النقاشات العامة، والحصول على معلومات حول حقوقهن وواجباتهن وفرصهن في المجتمع.
- تأكد من حصول النساء على الإمكانيات اللازمة لصياغة مطالبهن في عملية إعادة البناء. وهنا يُشترط وجود استراتيجية واسعة؛ حيث ينبغي أن تعمل النساء في مجموعات خاصة بهن، وفي مجموعات يشارك فيها الرجال أيضاً.
- خصّص الموارد اللازمة لتوفير الأمن للنساء بحيث يمكنهن التحرك في المجتمع. وغالباً ما تدور الشائعات حول التهديدات والاعتداءات، مما يعزل النساء في بيوتهن ويجعل من الصعب عليهن أن يشاركن في عملية إعادة البناء. وهذا الأمر يمكن مواجهته بالمعلومات.
- شجّع على أن تعمل المنظمات النسائية ضمن شبكة تجمعهن. وينبغي توفير الأماكن اللازمة لتسهيل الاجتماعات بين المنظمات النسائية وممثلين عن الأحزاب السياسية.
- أوجد الإمكانيات أمام النساء ليتمكنن من إعالة أنفسهن.
- اجعل فرص التعليم في متناول الأولاد والبنات، والنساء والرجال على حد سواء؛ فذلك يزيد من إمكانيات النساء في كسب العيش والاستقلال الاقتصادي.
- قم بتوفير محطات لاستقبال هواتف الطوارئ والأمان، ومساكن آمنة لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي؛ فهذه المشكلة تتفاقم بعد الحروب والنزاعات.
- تأكد من توفير المساعدة القانونية المجانية للنساء؛ فغالباً ما يسود الاضطراب بعد الحروب بشأن القوانين السارية. وعلى سبيل المثال، يجد الكثير من الأرمال أنفسهن بلا مأوى نظراً لأن أزواجهن كانوا يتمتعون بحق ملكية المنزل المشترك.
- اضمن وجود الحماية والدعم للنساء اللاتي أدلن بشهادتهن في قضايا الاعتداء.
- تأكد من حصول النساء على إمكانية الحصول على الدعم النفسي-الاجتماعي والاستشفاء من الصدمة.

على المستوى الوطني

عند بناء مجتمع جديد يجب تغيير المواقف والقيم السائدة، لأنها قد تكون أسهمت في النزاع. وعلى المستوى الوطني، فإنه من المهم أن يُفسح المجال أمام قضايا المساواة بين الجنسين مثلاً. ولا ينبغي أن يُعهد بقضايا المساواة بين الجنسين إلى جهات خاصة، بل يجب دمجها في كل أعمال التخطيط ومراكز اتخاذ القرار. يجب أن تتمكن النساء من الوصول إلى السلطة السياسية، كما ينبغي أن يتخلل الوعي باحتياجات النساء في السياسة الوطنية وفي التشريعات. ومن المهم أن يحث المجتمع الدولي على توجيه التطور باتجاه المساواة بين الجنسين. وهذا يعني بالدرجة الأولى زيادة عدد النساء السياسيات والعمل على تطوير سياسة وطنية مدركة لقضية المساواة بين الجنسين.

تذكّر ما يلي:

- اشترط من الدول المتلقية وجود خطط وطنية للمساواة بين الجنسين، كشرط للحصول على المساعدة.
- اشترط مشاركة النساء في هيئات اتخاذ القرار.
- تأكد من حصول النساء السياسيات على التدريب والدعم (كالتدريب الإعلامي مثلاً)، وأن يتم تعيينهن في مناصب بارزة في أحزابهن.
- قم بإنشاء قنوات بين المنظمات النسائية والموظفين والفاعلين السياسيين.
- قم بضم النساء إلى الهيئات التشريعية. يجب أن يكون منظور المساواة بين الجنسين واضحاً عند سن قوانين جديدة.
- أدخل نظام الحصص في هيئات اتخاذ القرار، من أجل زيادة فرص النساء في المشاركة السياسية.
- حث على الجهود الرامية لزيادة مشاركة النساء في الانتخابات، وذلك من خلال دعم حملات المنظمات النسائية ومن خلال تسليط الأضواء على النساء في المناقشات العامة ووسائل الإعلام.
- قم بتسهيل الأمر على السلطات لتأخذ على عاتقها المسؤولية الماثية لدور حماية النساء، وتوفير المساكن الآمنة، والمساعدة القانونية المجانية، والاستشفاء من الصدمات والمعالجة النفسية-الاجتماعية. ويجب أن يتضمن تدريب الشرطة مشكلة العنف المنزلي والاتجار بالبشر.
- ضع استراتيجيات بعيدة المدى لكيفية مشاركة النساء في كل أجزاء المجتمع.



ضمن المجتمع الدولي

غالباً ما يلعب الدعم والموارد التي تقدمها المنظمات الدولية دوراً حاسماً في عملية إعادة البناء بعد الحروب والنزاعات. وتقوم المنظمات الدولية بدور الداعم المالي والمعنوي للفاعلين المحليين. وهنا يلعب المجتمع الدولي دوراً هاماً بصفته قدوة يُحتذى بها؛ لذلك يجب عليه أن يكون مدركاً لأمر المساواة بين الجنسين على المستويين الداخلي والخارجي.

تذكر ما يلي:

- قم بتطوير برامج مدركة لأمر المساواة في عملية إعادة البناء.
- نسّق جهود الإعانة مع التركيز على المساواة بين الجنسين. ويجب حفظ الاتصال بين المنظمات المحلية والدولية لتنسيق الجهود وتجنب تكرار العمل.
- احرص على وجود عاملين مدركين لأمر المساواة في صفوف بعثات السلام ومنظمات الإعانة. ويجب أن يتمتع المسؤولون عن أعمال المساواة بين الجنسين بمنزلة رفيعة بشكل كاف تمكنهم من الحصول على تفويض - كما تعطيهم الأدوات اللازمة - لجعل منظور المساواة يتخلل كافة النشاطات. كما يجب وضع خطة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- تأكد من كون كافة التحقيقات والجهود الاستشارية مدركة لأمر المساواة بين الجنسين.
- اعمل على جعل المنظمات المحلية هي التي تطبق البرامج والإجراءات على أوسع نطاق ممكن؛ لأن مهمة الفاعلين الدوليين هي تقديم الدعم والشرعية والمعرفة.
- اعمل على تطوير أقسام خاصة تعنى بالعمل على مواجهة العنف ضد النساء؛ لأن العنف ينحو إلى الازدياد في مجتمعات ما بعد الحروب، ولذلك ينبغي أن تعطى المشكلة مزيداً من الاهتمام.
- اعمل على تحقيق الهدف الرامي إلى توزيع كل المهمات الدولية بشكل عادل بين الجنسين.
- عيّن نساءً في مراكز اتخاذ القرار داخل المجتمع الدولي؛ فالنساء في المناصب الرفيعة يُمثلن نماذج قيادية هامة.
- قم بتثقيف ممثلي المجتمع الدولي عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، وغير ذلك من الوثائق الأخرى ذات الصلة.
- قم بتدريب كل العاملين، قبل السفر في مهمات أو التعيين في الخارج، على أهمية التعامل مع السكان المدنيين باحترام، في المناطق المتضررة من الحروب.
- ضع قواعد سلوكية لكل العاملين.

- إكسيلوس، أيضا، "التدنيس الجنسي سلاح للدمار الشامل". *الدولة الجاورة للسلام*: كتاب للنقاش حول معالجة النزاعات. أيضا شيلستروم فروسته (محررة). ستوكهولم: دار النشر: باكس، ١٩٩٩.
- ألدنر، ماتس، "هل تخلق الديمقراطية سلاماً دائماً؟" *سلام الديمقراطيات: مقتطفات مختارة حول سلام الدول الديمقراطية*. الاتحاد السويدي للسلام والتحكيم. ستوكهولم: دار النشر: باكس، ستوكهولم، ١٩٩٥.
- أنقذوا الأطفال (رادًا بارنن). "أطفال في الحرب". www.rb.se/www/sv/FaktaOmBarn/BarnKrig/Barnkrig/1411.htm (030917)
- أولسون، لويس. *مراعاة المساواة بين الجنسين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة*. أوبسالا: قسم أبحاث السلام والنزاعات، ١٩٩٩.
- بانكهورست، دونا. *تعميم المنظور الجنساني في بناء السلام: إطار العمل*. حملة نساء يبنين السلام. لندن: منظمة الإشعار الدولية.
- "تمثيل القضاة النساء وأعضاء المؤسسات الدولية الإقليمية"
www.iccnw.org/buildingthecourtnew/officialsofthecourt/judgesdocs/GenderChartsByOrgNov.pdf (030923)
- دوفوري، ناتا وريتشارد ستر يكلاندا. *المساواة بين الجنسين وحفظ السلام، من البلاغة إلى الواقع: إيجاد الطريق*. ورقة مناقشة. واشنطن، دي سي: المركز الدولي لأبحاث النساء، ٢٠٠٣.
- دوفيلدير، ستيغان. *المساواة بين الجنسين واستراتيجيات الحد من الفقر*. ورقة مناقشة ضمن مشروع "التمييز بين الجنسين كسبب للفقر". ستوكهولم: وزارة الخارجية السويدية، ٢٠٠٢.
- رين إليزابيت ويونسون سير ليف، إيلين. *النساء، الحرب، السلام*. تقدم نساء العالم، المجلد الأول. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، ٢٠٠٢.
- كولباري وستون، مارتا (محررة). *لا تنتهي الحرب مع الرصاص الأخيرة*. تجاوز العقبات في عملية استشفاء النساء في البوسنة والهرسك. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة"، ٢٠٠٢.
- ليتاندر، أنا (محررة). *مراعاة الفروق بين الجنسين في عملية السلام*. مقاربة تراعي أدوار الجنسين إلى دايتون - وما وراءها. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة" / "Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠٠.
- ليث، أنيت (محررة) *تصحيح الأوضاع؟ مقاربة تراعي أدوار الجنسين إلى إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNIMIK)*. ستوكهولم: "المرأة للمرأة" / "Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠١.
- مؤسسة "المرأة للمرأة" / "Kvinna till Kvinna". *ثورات وبيانات ضد الاتجار بالنساء والبنات*. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة"، ٢٠٠٢.
- منظمة الإشعار الدولية. *النساء والنزاعات العنيفة وبناء السلام، منظورات عالمية*. مجموعة أوراق من مؤتمر لندن، ١٩٩٩.
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ١٧ تموز / يوليو ١٩٩٨. www.icc-cpi.int/php/show.php?id=basicdocuments (030923)

الحواشي

١. منظمة الإشعار الدولية. التقرير النهائي للمؤتمر "النساء والنزاعات العنيفة وبناء السلام"، لندن: منظمة الإشعار الدولية، ١٩٩٩.
٢. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين. النساء، الحرب، السلام. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، ٢٠٠٢، ص ١١٦.
٣. ليتاندر، أنا (محررة). مراعاة الفروق بين الجنسين في عملية السلام. مقارنة تراعي أدوار الجنسين إلى دايتون - وما وراءها. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠٠.
٤. ليث، أنيث (محررة) تصحيح الأوضاع؟ مقارنة تراعي أدوار الجنسين إلى إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو (UNIMIK). ستوكهولم: "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠١.
٥. دوفيلدير، ستيفان. المساواة بين الجنسين واستراتيجيات الحد من الفقر. ورقة مناقشة ضمن مشروع "التمييز بين الجنسين كسبب للفقر". ستوكهولم: وزارة الخارجية، ٢٠٠٢. ص ١٠ وما بعدها.
٦. ألدر، ماتس، "هل تخلق الديمقراطية سلاماً دائماً؟" سلام الديمقراطية: مقتطفات مختارة حول سلام الدول الديمقراطية. أيضاً شيلستروم فروسته (محررة). ستوكهولم: دار النشر: باكس، ١٩٩٥.
٧. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين، ص ١٦ وما بعدها. إكسيلوس، أيضاً، "التدنيس الجنسي كسلاح للدمار الشامل". الدولة الجاورة للسلام. أيضاً شيلستروم فروسته (محررة). ستوكهولم: دار النشر: باكس، ١٩٩٩.
٨. أنظر مفهوم 'سلام المساواة'. بانكهورست، دونا. تعميم المنظور الجنساني في بناء السلام إطار العمل. لندن: منظمة الإشعار الدولية، ص ٩.
٩. أنقذوا الأطفال (راداً بارتن). "أطفال في الحرب". www.rb.se/www/sv/FaktaOmBarn/BarnKrig/Barnkrig/1411.htm (030917)
١٠. دوفوري، ناتا وريتشارد ستريكلاند. المساواة بين الجنسين وحفظ السلام، من اليلاغة إلى الواقع: إيجاد الطريق. ورقة مناقشة. واشنطن، دي سي: المركز الدولي لأبحاث النساء، ٢٠٠٢.
١١. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين. ص ٢٦-٢٧.
١٢. أولسون، لويس. مراعاة المساواة بين الجنسين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أوبسالا: قسم أبحاث السلام والنزاعات، ١٩٩٩. ص ١٨.
١٣. دوفوري، ناتا وريتشارد ستريكلاند.
١٤. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين. ص ٢٦ وما بعدها.
١٥. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين. ص ١١٨ وما بعدها.
١٦. نفس المصدر، ص ١٢٩.
١٧. نفس المصدر، ص ١٢٥.
١٨. دوفوري، ناتا وريتشارد ستريكلاند. ص ١٤.
١٩. ليتاندر، أنا (محررة).
٢٠. كولباري وستون، مارتا (محررة). لا تنتهي الحرب مع الرصاص الأخيرة. تجاوز العقبات في عملية استشفاء النساء في البوسنة والهرسك. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠٢.
٢١. رين إليزابيت ويونسون سيرليف، إيلين. ص ١٠٢.
٢٢. من مقابلة إذاعية من برنامج (فرياً!)، الإذاعة السويدية، PI بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٢.
٢٣. المقطع ٨ (ب) من الفقرة ٣٦، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ١٧ تموز / يوليو ١٩٩٨.
٢٤. "تمثيل القضاة النساء وأعضاء المؤسسات الدولية الإقليمية" بتاريخ أبريل / نيسان ٢٠٠٢.
٢٥. مؤسسة "المرأة للمرأة". ثورات وبيانات ضد الاتجار بالنساء والبنات. ستوكهولم: مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna"، ٢٠٠٢. يمكن طلبها مجاناً من مؤسسة "المرأة للمرأة / Kvinna till Kvinna" (متوفرة باللغتين السويدية والإنجليزية).

مؤسسة "المرأة للمرأة/ Kvinna till Kvinna" تدعم النساء في المناطق
المتضررة من الحروب والنزاعات. وتتعاون المؤسسة مع منظمات نسائية
في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وإسرائيل/فلسطين، وكوسوفو،
وكرواتيا، ومقدونيا، وصربيا والجبل الأسود.

ISBN: 91-974999-4-3